الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح-ورقلة –

كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي طور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

دراسة قياسية لأثر التضخم على الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي VAR خلال الفترة(1990-2020)

بتاريخ: 2022/06/19

إعداد الطالبات :

- هنيدة شيماء
- تلي ناريمان

إشراف الأستاذ الدكتور

– طه بن الحبيب

الأستاذ رئيس اللجنة	الأستاذ المناقش	الأستاذ المشرف
العمودي محمد الطاهر	هتهات السعيد	طه بن الحبيب

السنة الدراسية:

2021-2022

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى صلى الله عليه و سلم، لك الحمد ربي كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك، لك الحمد و الشكر ربي حتى ترضى، و لك الحمد إذا رضيت ، على فضلك وكثير عطائك.

قال صلى الله عليه وسلم: " من إصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عجزتمعن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين"

لا يسعنا في هذا المقام إلا أحمد الله عزوجل أن وفقنا لإكمال و إتمام هذا العمل، كما نتقدم بواسع الشكر و التقدير إلى من لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته لإكمال هذه الرسالة، و نشكر له طول صبره في تحمل قراءته و تصحيح فصوله أستاذنا و مشرفنا الفاضل "طه بالحبيب"

و إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم االتسيير والشكر الكبير إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد و لو بإستشارة أو بكلمة.

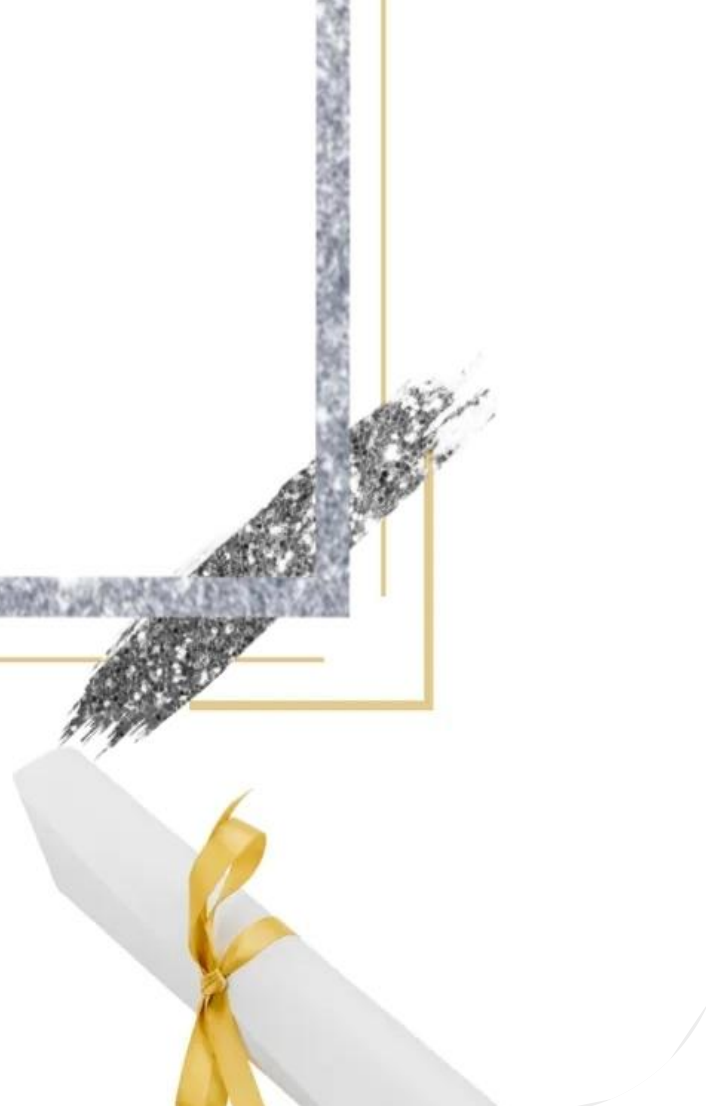

الإهداء

بسم الله والحمد لله له الملك والحمد وهو على كل شيء قدير عم بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود، نفتتح بحمده الكلام، وبحمده افضل ما جرت به الأقلام نحمده على توفيقنا

إلى الحبيب المشفع ونور الهدى محمد ﷺ.

إلى من قال فيهما الرحمان " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما من كل سوء.

إلى إخوتنا وأخواتنا وعائلتينا

إلى كافة الأصدقاء والزملاء.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع راجيتان من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

الطالبتين:

هنيدة شيماء

ناريمان التلي

الملخص:

- استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين عجز الموازنة العامة وظاهرة التضخم الجزائر(دراسة قياسية) خلال الفترة (1990-2020)، تم ذلك باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي بعد التأكد من استقرارية كل السلاسل وبالاستعانة ب Eviews12 تم بناء نموذج قياسي لكل متغير والتطرق للتحليل الهيكلي لنموذجين المقدرين بطريقة MCO ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها، كما تبين من اختبار سببية غرانجر عدم وجود علاقة سببية المتغيرين معدل التضخم و عجز الموازنة العامة و هذا ما يتوافق تماما مع النظرية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العام ، الموازنة العامة، معدل التضخم، نموذج VAR، سببية غرانجر، تحليل التباين، دوال الإستجابة، إختبار جوهانسن.

Abstract:

This study aimed to test the relationship between the general budget deficit and the phenomenon of inflation in Algeria (standard study) during the period (1990-2020), this was done using autoregressive ray models after ensuring the stability of all series and using Eviews12, a standard model was built for each variable and structural analysis was addressed. For two models estimated by the MCO method, and then discuss and analyze the results obtained, as it was found from the Granger causality test that there is a one-way causal relationship from the two variables, the inflation rate and the public budget deficit, and this is fully consistent with the economic theory.

Keywords: general budget deficit, public budget, inflation rate, VAR model, Granger causality, analysis of variance, response, Johansson test.

الفهرس العام

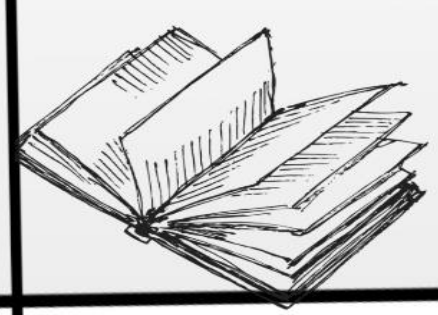

كلمة شكر وعرفان II
الاهداء III
الملخص: IV
Abstract: IV
الفهرس العام V
قائمة المحتويات: VIII
فهرس الأشكال ..... **Erreur ! Signet non défini.**
فهرس الملاحق ..... **Erreur ! Signet non défini.**
مقدمة عامة ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية 1
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للموازنة العامة وللتضخم 3
المطلب الأول: المفهوم العام للتضخم 3
الفرع الأول: تعريف التضخم 3
الفرع الثاني: أنواع التضخم 3
الفرع الثالث: أسباب التضخم 5
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم 6
الفرع الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية: 6
الفرع الثاني: النظرية الكينزية 6
الفرع الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم 6
المطلب الثالث: مؤشرات ومقاييس التضخم 7
الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار 7
الفرع الثالث: معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية) 9
المطلب الرابع: آثار التضخم والسياسات المعالجة له 11
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم 11
ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم: 13
ثالثا: مكافحة التضخم 13
المبحث الثاني: الإطار النظري للموازنة العامة. 14

تمهيد: 14
المطلب الأول: المفهوم العام الموازنة العامة 14
الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة 14
الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة 14
الفرع الثالث: دورة الموازنة العامة (مراحل الموازنة) 15
المطلب الثاني: أهمية الموازنة العامة 16
المطلب الثالث: بنية و مبادئ الموازنة العامة 16
الفرع الأول: هيكل وبنية الموازنة العامة 16
الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة 17
المطلب الرابع: مفهوم العجز الموازني 17
الفرع الأول: تعريف العجز الموازني 17
الفرع الثاني: أسباب العجز الموازني 18
الفرع الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة 18
المبحث الثالث: الدراسة العلمية السابقة 19
المطلب الاول: دراسات محلية 19
المطلب الثاني: دراسات عربية 20
المطلب الثالث: دراسات أجنبية 21
خلاصة الفصل الأول: 23
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التضخم على عجز الموازنة العامة 23
تمهيد: 24
المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة 25
المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة 25
المبحث الثاني: عرض النتائج و مناقشتها 29
المطلب الثاني: التحليل الوصفي 29
المطلب الثاني: التحليل القياسي 30
الفرع الأول: دراسة الإستقرارية 30
الفرع الثاني: إختبار علاقة التكامل المتزامن (المشترك) 30
الفرع الرابع: التحليل الديناميكي للنماذج القدرة 33
خلاصة الفصل: 35
خاتمة عامة: 35
قائمة المراجع 36

قائمة المحتويات:

الفصل الاول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

المطلب الاول: المفهوم العام التضخم، أنواعه وأسبابه

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

المطلب الثالث: مؤشرات ومقاييس التضخم

المطلب الرابع: آثار التضخم والسياسات المعالجة له

المبحث الثاني: الإطار النظري للموازنة العامة

المطلب الاول: المفهوم العام للموازنة العامة وعناصرها

المطلب الثاني: هيكل وبنية الموازنة العامة

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة

المطلب الأول: دراسات محلية

المطلب الثاني: دراسات عربية

المطلب الثالث: دراسات أجنبية

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التضخم على عجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الثاني: تطور التضخم في الجزائر.

المطلب الثالث: تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: التحليل الوصفي

المطلب الثاني: التحليل القياسي

المطلب الأول: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل 01	29
الشكل 02	29
الشكل 03	30
الشكل 04	30
الشكل 05	31
الشكل 06	31
الشكل 07	32
الشكل 08	32
الشكل 09	33
الشكل 10	33

مقدمة عامة

يعتبر التضخم و عجز الموازنة العامة من الظواهر الإقتصادية التي تولد عنها نقاشا و جدلا كبيرا بين مختلف النظريات الاقتصادية. حيث استحوذ كلاهما على اهتمام العديد من الإقصاديين و الباحثين الذين حاولوا تفسير هذين الظاهرتين. والبحث في أهم العوامل التي تقف وراء تفاقم معدلاتها باعتبارهما من الإختلالات التي تحول دون تحقيق النمو و الرفاه الاقتصادي و الإجتماعي مؤكدين على وجود علاقة تفاعلية بين المتغيرين.

و الجزائر و غيرها من العديد من الدول التي عرف اقتصادها مدا تضخميا متزايداً منذ الاستقلال رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية التبعة. بالإضافة إلى ارتفاع عجز موازنتها خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي انعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري فأصبح يعاني من اختلالات حادة على المستوى الكلي.

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس في ازدياد عجز الموازنة العامة في مختلف الدول العالم على اختلاف مستوياتها من التقدم الاقتصادي سواء متقدمة أم نامية و إن كانت بدرجات متفاوتة ،و هي تكاد تكون ظاهرة عامة ، و في ظل زيادة حجم الإنفاق العام و قصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة للتغطية العجز الموازني و ما ترتب عنها من آثار على الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة و اقتصاديات الدول المتخلفة بصفة عامة، و ذلك لتعميق فهمنا لطبيعة العجز الموازي في الجزائر و أسبابه و طرق علاجه مع استعراض لأهم مفاهيم المتعلقة بالعجز الموازني.

الإشكالية الرئيسية:

ماهي طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم؟

الإشكالية الفرعية :

- ماهو واقع كل من عجز الموازنة العامة و التضخم في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التضخم والموازنة العامة في الاقتصاد الوطني؟
- ماهي النماذج الاقتصادية و القياسية المفسرة للعلاقة بين التضخم و عجز الموازنة العامة و التي يمكن أن تتطابق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري؟

المنهج المستخدم :

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية ولفهم أفضل و أدق سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي القياسي الإستقرائي لإختبار العلاقة بين التضخم و عجز الموازنة العامة بالإعتماد على أدوات القياس الإقتصادي ممثلة في نماذج شعاع الانحدار VAR .

الفرضيات :

- يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية مركبة ناتجة عن تفاعل عوامل داخلية و أخرى خارجية ، ومجموعة من الإختلالات الهيكلية.
- العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة يكون نتيجة نمو حجم نمو الإنفاق العام من جهة و قصور الموارد المالية لمقابلة الزيادة في الإنفاق العام من جهة أخرى.
- التضخم هوالذي يسبب عجز الموازنة العامة في الجزائر.

أهمية الدراسة :

– على الرغم من إتفاق الدراسات الاقتصادية حول وجود علاقة بين التضخم و عجز الموازنة العامة إلا أنه لا يوجد إجماع كامل بين الدراسات التي اختلفت آراءها بشأن إتجاه هذه العلاقة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دليل لطبيعة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة مابين 1990 إلى 2020. لقياس آثار حصيلة تفاعل السياسيات المستهدفة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و بالتالي تحقيق فائض في الموازنة.

حدود زمانية و مكانية:

سيتم التركيز على تطور معدلات التضخم و رصيد الموازنة العامة في الجزائر و أهم العوامل المسببة لهما خلال المراحل الأساسية لتطور هذا الاقتصاد ، لذا تم تحديد فترة الدراسة منذ سنة 1990 إلى غاية 2020 قصد الإلمام بجوانب الموضوع خلاص فترة اقتصاد السوق.

هيكل الدراسة:

الفصل الاول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

المطلب الاول: المفهوم العام التضخم، أنواعه و أسبابه

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

المطلب الثالث: مؤشرات ومقاييس التضخم

المطلب الرابع: آثار التضخم والسياسات المعالجة له

المبحث الثاني: الإطار النظري للموازنة العامة

المطلب الاول: المفهوم العام للموازنة العامة و عناصرها

المطلب الثاني: هيكل وبنية الموازنة العامة

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة

المطلب الأول: دراسات محلية

المطلب الثاني: دراسات عربية

المطلب الثالث: دراسات أجنبية

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التضخم على عجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الثاني: تطور التضخم في الجزائر.

المطلب الثالث: تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: التحليل الوصفي

المطلب الثاني:التحليل القياسي

المطلب الأول: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

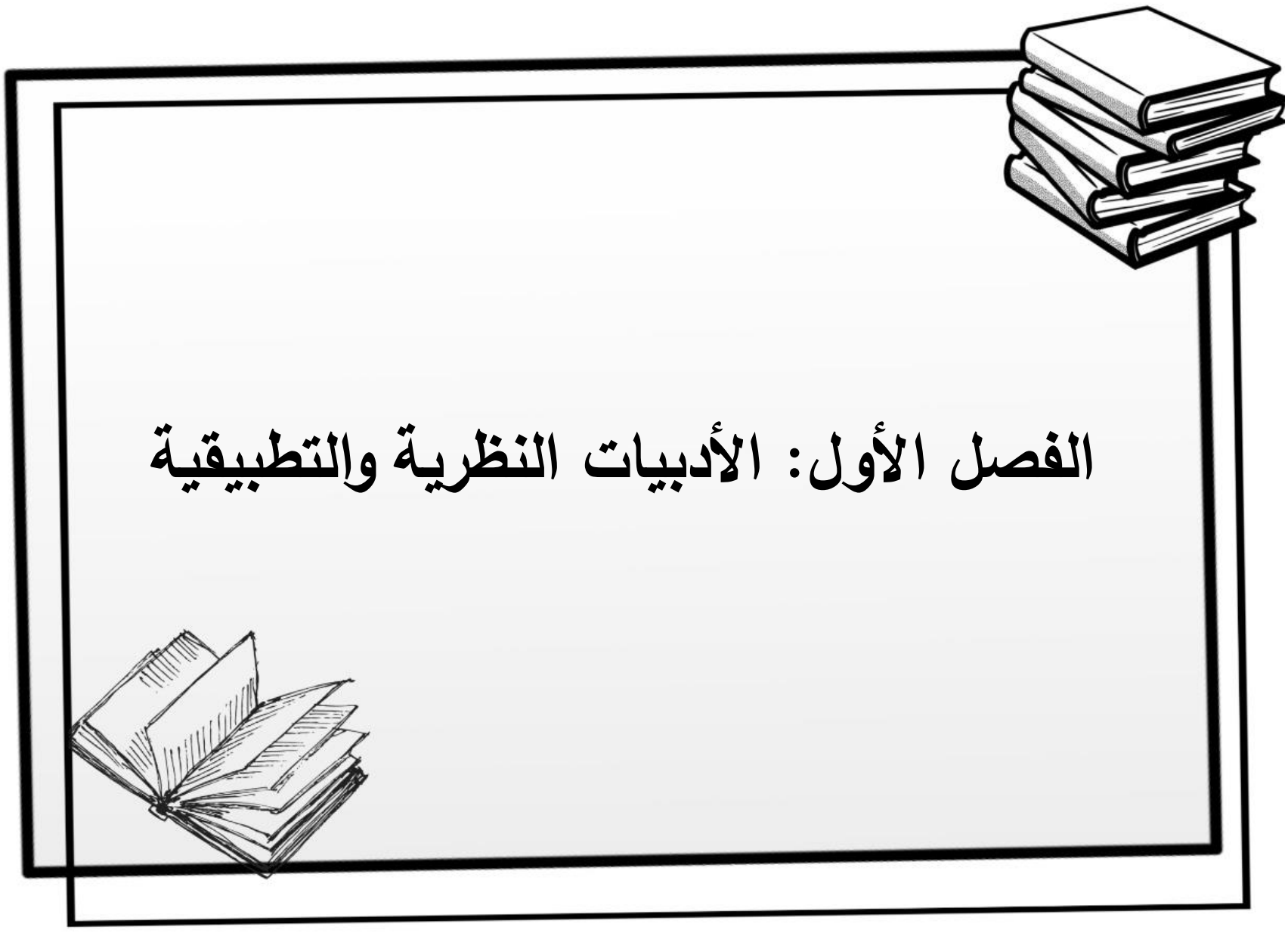

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة هدفا من بين الأهداف الاقتصادية لمعظم الدول لتحقيق الإستقرار الاقتصادي للشعوب وتحسين من المستوى المعيشي في المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق إشراك جميع القطاعات المختلفة سواء صناعية، فلاحية، خدماتية أو تجارية وغيرها كل حسب أهميته، والتجارة الخارجية بعملياتها المتمثلة في الاستيراد والتصدير، النفقات و الإيرادات تحضا بأهمية كبيرة في إستقرار الموازنة العامة، حيث تساهم التجارة الخارجية في جلب النقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج المحلي عن طريق التصدير، ولقد أكد العديد من الأدبيات والبحوث النظرية الاقتصادية على أن الصادرات هي من محركات النمو الاقتصادي، وتساهم في رفع معدلات النمو لأي دولة، بالتالي دفع عجلة التنمية لتطور والازدهار.

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل النظري إلى مبحثين أساسيين وهما:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للموازنة العامة وللتضخم

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات العلمية السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للموازنة العامة وللتضخم

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي عانت ومازالت تعاني منها كافة دول العالم النامية أو المتقدمة على حد سواء، مما يجعل منها مسألة ترتبط بكثير من الدراسات والأبحاث اضافة انها تندرج ضمن المرتكزات الأساسية التي تبنى عليها السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية وتشكل هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .وما يزيد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة من طرف صناع القرار والباحثين الاقتصاديين أنها تحدث اختلالا اقتصاديا يؤدي الى فقدان التوازن بين مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها ظاهرة ديناميكية تحدث في قطاع معين وبسبب معين ناتج عن تفاعل عوامل نقدية وحقيقية وهيكلية سرعان ما تتعدى آثارها الاقتصادية والاجتماعية الى بقية القطاعات الاخرى خلال فترة زمنية معينة ومن ثم الى الاقتصاد الوطني ككل كنتيجة للعملية التراكمية لهذه الظاهرة، وعلى هذا الاساس صنفها الخبراء الاقتصادين كظاهرة متعددة الابعاد ومتشعبة الجوانب تثير الكثير من التساؤلات من الناحية النظرية والتطبيقية تجعل منها نقطة نقاش تسيل الكثير من الحبر بهدف تشخيصها بصفة حقيقة لمعرفة اليات التحكم فيها او الحد من آثارها غير المرغوب فيها .ومن أجل الاحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، إرتأينا أن نتطرق اليها من خلال هذا الفصل بالتطرق الى مفهوم التضخم، أنواعه ومؤشراته، النظريات المفسرة له وأهم الأساليب المتبعة لكبح الضغوط التضخمية.

المطلب الأول: المفهوم العام للتضخم

تعتبر مشكلة التضخم مشكلة إنسانية عالمية وقديمة بقدم الحياة، وذلك لان الانسان مخلوق ضعيف فهو يحتاج الى الطعام والشراب والكساء والوقاية من المخاطر. فالتضخم يشوه عملية تخصيص الموارد من خلال تقليل معلومات "نظام الأسعار", مما يؤثر سلبا على الكفاءة الاقتصادية للنمو، كما يؤدي الى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع، من ثم الى التأثير على الرفاه والامن والتنمية الاجتماعية.[1]

الفرع الأول: تعريف التضخم

يعرف التضخم بانه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين على المستوى الجزئي ، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية على المستوى الكلي تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على مستويات الاستهلاك والاستثمار والصادرات وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم على النشاط الاقتصادي ، لهذه الأسباب تعتبر ظاهرة التضخم من بين اهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صناع السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرارهم للمستوى العام للأسعار والحد من ظاهرة التضخم واثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية. وينشا التضخم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار ونتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، فان التضخم هو زيادة كمية النقود أي ارتفاع مستوى الأسعار، ويعرف التضخم بانه حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.

التضخم عند الفقهاء: ان ارتفاع معدل التضخم امر مخيف للمستثمرين لان التضخم يعني نقصا فعليا في قيمة أموالهم المرتبطة بذلك الاستثمار وكذلك قلة قيمة العوائد التي ينتظرونها من استثماراتهم ... كما ان البدائل امام المستثمر عديدة وعندما يختار أحدهما فان أمواله السائلة بها[2].

الفرع الثاني: أنواع التضخم

يمتاز التضخم تعدد أنواعه، إلا الخاصية المشتركة في جميع هذه الأنواع هو عدم قدرة النقد عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه، وفيما يلي نستعرض أهم أنواع التضخم بالاستعانة بمعايير للمتيسر بينهما:

أولا: التمييز على أساس إشراف الدولة على جهاز الأسعار

أحيانا على الرغم من وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، إلا أن معدلات التضخم تبقى في حدود طبيعية، الواقع أن الدولة بفرض رقابتها على أسعار السلع والخدمات خاصة منها الأساسية لصالح الطبقات المتوسطة والفقيرة، وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

1_ **التضخم الطليق (المكشوف):** وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم. فترفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة.

[1]- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2011، صفحة 25
[2]- رانيا الشيخ طه، التضخم، أسبابه وسبل معالجته، صندوق النقد العربي 2021، صفحة 4

2_ التضخم المكبوت(الكامن): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر، تحديدها للمستويات العليا لها، فدور الدولة. هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون. هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة والملاحظ أن هذا الكبت للتضخم لن يدوم طويلا حيث لن تصمد الإجراءات المتخذة من قبل الدولة أمام الارتفاع في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة

ثانيا: التمييز على أساس حدة الضغط التضخمي بين:

1)_ **التضخم الزاحف (المعتدل):** وهو التضخم الذي يعبر عن ارتفاع في المستوى العام للأصهار بمعدل لا يتجاوز 3 بالمئة إلى 4 بالمئة وهو لا يقترن بأي اضطراب اقتصادي ، ولكنه يعكس انخفاضا بطيئا وتدريجيا في قيمة العملة ، هذه المعدلات المتدنية في معدلات التضخم تسمح للسلطات التحكم فيه ، وعدم خروجه عن السيطرة ، لذلك فإن معظم الدول الصناعية اختارت أهدافا للتضخم بين 1 و3 بالمئة بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من أثار سلبية على النمو الاقتصادي من جهة ، وهذا لا يعني الاتجاه بمعدل التضخم ليساوي صفرا ، لأن ذلك لا يسمح بأن تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة في فترة دور ة الأعمال ، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك حفز الطلب الكلي .

2)_ **التضخم الجامح:** وهو التضخم الذي يمكن أن تكون بدايته تضخما زاحفا ويصبح أعنف عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار والأجور في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية، ولقد اعتبر "أثر لويس" معدل تضخمي بمقدار 5 بالمئة سنويا لمدة أربع سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف والتضخم الجامح يترك آثار كارثية على الاقتصاد ،يصعب على السلطات الحكومية علاجها ،أو التخلص منها ، حيث تفقد النقود قيمتها تقريبا ، إضافة إلى فقدانها لمعظم وظائفها التقليدية ، ما يدفع الأفراد إلى استخدام المقايضة محل النقود الورقية ، والتخلي عن الثروة في صورتها النقدية ، واللجوء إلى تخزين كل ما تصل إليه أيديهم من سلع خوفا من المستقبل ، إضافة إلى ذلك تكون تكلفة الورق الذي طبعت عليه النقود أغلى من قيمتها الإسمية ، مما يؤدي شيئا فشيئا إلى انهيار النظام النقدي للدولة برمته.

ومن أشد حالات التضخم الجامح في العالم ما حدث في المجر سنة 1945، حيث وصل معدل التضخم إلى أكثر من 200 بالمئة يوميا ، ويعود السبب في هذا التضخم إلى أن الاقتصاد المجري أصبح اقتصاد حرب تابع لاقتصاد ألمانيا النازية ذلك الوقت فاضطرت السلطات المحبرة إلى إصدار عملة جديدة ، كما عرفت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى تضخما لم يشهده الاقتصاد الألماني من قبل، حيث وصل معدل التضخم سنة 1923 ما أدى إلى انهيار المارك الألماني أمام الدولار ، 21 إلى أكثر من % يوميا (ترليون مارك تعادل واحد دولار أمريكي، كل ذلك كان نتيجة تعويضات الحرب المفروضة على الاقتصاد الألماني . كما أن فنزويلا تعيش أحد أكبر الكوارث الاقتصادية في تاريخ العالم، حيث ترتفع الأسعار بشكل غير موفقا يوميا، ويمكن أن يصل معدل ارتفاعها إلى حوالي مليون بالمئة في نهاية عام للصندوق النقد الدولي، والسبب في هذه الكارثة الاقتصادية انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من مجمل صادرات البلاد، حيث تمثل صادرات النفط نسبة تتجاوز90% سنة 2014 من العقوبات الامريكية على النظام الفنزويلي، ولمواجهة هذه الازمة أعلن عن مجموعة من الإصلاحات.

ثالثا: معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد البريطاني "كينز" أنواع التضخم المتفشية في القطاعات الاقتصادية إلىّ حيث يقسم إلى:

أ- التضخم في سوق السلع: حيث يمكن التمييز بين:

التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاعات الصناعات الاستهلاكية، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها.

وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أربحا كبيرة تتحقق في كلا القطاعين، الاستهلاكي والاستثماري.

ب_ التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: حيث يتميز ب:

التضخم الربحي: وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

-**التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع الكراء والتأمين والأجور.

رابعا: معيار انتماء العوامل المؤدية لحدوث التضخم:

وهو المعيار الذي يميز بين المصدر المكاني لحصول التضخم، ويمكن التمييز بين:

التضخم المحلي: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة لعوامل محلية داخل الدولة، ت ؤدي إلى زيادة الطلب، ويعجز العرض عن الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب، فيحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم خاصة بين الدول الرأسمالية والدول النامية ، وهو يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الازمات الاقتصادية من الدول المتقدمة النامية فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة الى رفع أسعار صادراتها الى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف انتاجها .

الفرع الثالث: أسباب التضخم

إن كثرة وتعدد محاولات الاقتصاديين لوضع تعريف لظاهرة التضخم، تسفر عن تتعدد الآراء حول الأسباب المؤدية لحدوثه، فهناك من يرى أن تلك الأسباب تستتر خلف جانب الطلب، والبعض الآخر يرى أنها تستتر خلف جانب العرض، وفي الدول النامية هناك من يرى أن الاختلالات الهيكلية التي تميز اقتصاداتها هي السبب الحقيقي لظاهرة التضخم في بلادهم.

أ_ التضخم الناشئ عن الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي في كل من سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الانتاج بحيث ينتج عن هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار أكبر من العرض الكلي في هذه الاسواق فالأسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويرجع هذا التحليل للاقتصادي "كنيز"، الذي قرر أن التضخم يحدث عندما يكون الانفاق الكلي ((C+I+G+(X−M)) أكبر من قيمة الناتج الكلي Q عند مستوى الاستخدام الكامل، وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار، تكون نتيجة لصدمات الطلب، وبالتالي حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ونكتب:

$$(C + I + G + (X - M)) > Q$$

حيث تمثل C حجم الاستهلاك الكلي، I حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد، G حجم الانفاق الحكومي،

X حجم الصادرات و M حجم الواردات.

ومن المتراجحة السابقة، فإن التضخم الناشئ عن فائض الطلب قد يحدث بسبب زيادة في إنفاق من عناصر السابقة مع بقاء حجم الناتج ثابتا، كما يلي:

_ زيادة انفاق العائلات الاستهلاكي C، حيث قد يفضل الأفراد زيادة الانفاق الاستهلاكي على الادخار كنتيجة لزيادة الدخول أو لعامل نفسي يؤدي لزيادة الميل الحدي للاستهلاك ، أو حصول الأفراد على قروض استهلاكية من البنوك التجارية ، ما يؤدي إلى توسع في الائتمان الاستهلاكي.

_ زيادة الإنفاق الاستثماري من قبل المنتجين I، حيث أنه عندما يقرر للمنتجين توسيع استثماراتهم القائمة، أو إنشاء مشاريع استثمارية جديدة، ويتم تمويل هذه الزيادة في الإنفاق الاستثماري سواء عبر المدخرات السابقة (التمويل الذاتي) ، أو عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفي .هذا التوسع في الغتمان من قبل البنوك التجارية تخلق النقود الإضافية في الاقتصاد ، وتؤدي إلى توسع في العرض النقدي ،ما يخلق ضغوط تضخمية .

_ زيادة الإنفاق الحكومي G، حيث يفضل الأفراد زيادة الإنفاق الاستهلاكي على الادخار، كنتيجة لزيادة الدخول، أو لعامل نفسي يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للإستهلاك، أو حصول الأفراد على قروض استهلاكية من البنوك التجارية، ما يؤدي غلى التوسع في الائتمان الاستهلاكي.

لزيادة أن زيادة الحكومة لنفقاتها الجارية، كزيادة أجور الموظفين، تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية للغقتصاد ،لإن تمويل هذه الزيادة في النفقات يكون عادة بزيادة الإصدار النقدي ،دون أن يقابلها الزيادة في العرض الكلي ،أما الزيادة في نفقات الحكومة الرأس مالية التي تساهن في خلق الأصول المالية للاقتصاد ، كإنشاء الطرق والجسور، فإنها تساهم في الإنتاج والعرض الكلي ، وبالتالي لاتخلق ضغوط تضخمية للاقتصاد

_ إن الزيادة الطلب الكلي من خلال فائض التجارة الخارجية (X−M) ، يساهم في زيادة حجم وسائل الدفع ، ودخول الأفراد والمشروعات ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك ،والميل الحدي للإسترداد

بما أن التضخم يعود إلى إختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال ،وما يقابله من معروض السلع عن مستوى الإستخدام الكامل ، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود إلى أسباب كثيرة منها:

_تحقيق الإستخدام التام :قد يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى

_عدم كفاية الجهاز الإنتاجي :قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالسلع والخدمات الضرورية ذات الطلب المرتفع ،وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية وقد تكون الأساليب المستخدمة قديمة ولاتفي بمتطلبات الأسواق الحديثة ،وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية ، كالعمال والمواد الأولية

_ النقص في رأس المال العيني : قد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند التشغيل الكامل ،مما يباعد بين النقد المتبادل وبين المعروض من السلع والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص ،وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على الاختلال في الأسواق المحلية ، الذي يعبر عن النقض في العرض الإنتاجي.[3]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

الفرع الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية :

نقصد بالتفسيرات التقليدية تلك التفسيرات التي ظهرت قبل انتشار الفكر الكينزي بزعامة الاقتصادي البريطاني "جون مايناردكينز" والتي برزت معظم تحليلاته في كتابه المشهور "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" الصادر سنة 1936. فالحركات التضخمية لم تكن وليدة اليوم، بل صاحبت استعمال الانسان للنقود، وانتقاله إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، فكانت الاسعار تتحدد بكميات الذهب والفضة المتوفرة في البلد، واي هازت في العرض أو الطلب على الذهب والفضة يؤثر مباشرة على الأسعار، ومن هنا لوحظت العلاقة بين الأسعار النقود.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

مع ظهور الازمة المالية سنة 1929 وما نتج عنها الكساد للسلع وزيادة نسبة البطالة وتوقف الإنتاج حيث باتت النظرية الكلاسيكية غير صالحة في هذا الظرف قدم كينز أفكار جديدة حيث يؤكد كينز على أ، التغير في مستوى العام للأسعار راجع بصفة رئيسية إلى تغيرات سعر الفائدة والتفاوت بين **الاستثمار** والإدخار حيث أن عندما يتساوى الادخار ولاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي ، وتستقر الأسعار وتصبح ثابتة ولكن يرى مينز أنه ليس بالضرورة أن يكون الإدخار مساويا للإستثمار من الممكن وجود فرق بينهما هذا الإختلاف هو الذي بدوره يعيد التوازن المبالغ من طرف جميع الوحدات الاقتصادية ، فعتبر الكثير أن الطلب هو المحدد الرئيسي للدخل ومستوى الإنتاج وحجم العمالة وبالتالي المستوى العام للأسعار ويتكون هذا الطلب على السلع الإستثمارية بالإضافة إلى طلب السلع والخدمات الإستهلاكية .

الفرع الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم

إن ظهور أزمة التضخم الركودي في نهاية الستينات تعتبر بمثابة إنقلاب إقتصادي بالنسبة إلى للافكار والنظريات التي كانت سائدة في ذلك الوقت مما أدى إلى بروز مدارس ونظريات تباينت وجهات نظرها ومن بين هذه النظريات :

_المدرسة الإقتصادية جانب العرض : إهتمت هذه النظرية بجانب العرض عكس ماأتى به كينز الذي غهتم بالطلب الفعال في تفسييره للتضخم ،فأتت لتثبت العكس ومن اهم الأفكار التي أتت بها :

أ: الرجوع على قانون ساي (كل عرض يخلق الطلب)

ب: إعتبرو الزيادة في الضرائب تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار

ج: نظرية التوقعات الرشيدة : (ظهرت سنة 1961 تنتقد التدخل الحكومي وتحبذ بالمقابل الحرية الاقتصادية للافراد).[4]

[3] _ حميد عزري،أثر النفقات العامة على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2017 - 1990)، جامعة محمد خيضر- بسكرة 2019-2020، صفحة 84-78.

[4] _ طلحة محمد، قياس التضخم على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الإقتصادي)بالجزائر في الفترة (1970-2017)، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان، 2018-2019، صفحة 24- 18-21

المطلب الثالث: مؤشرات ومقاييس التضخم

إذا كان الإرتفاع المستمر في الستوى العام للأسعار يعكس وجود التضخم في أي بلد ،فإن هذا الأخير يتم حسابه بواسطة الأرقام القياسية ، التي تعكس وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد ،وبالتالي وجود اختلالات إقتصادية ، والتي اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها ، حيث وضع الاقتصاديون جملة من الأدوات لقياس التضخم.

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار

تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أحد المؤشرات الهامة المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والتخطيطية ، فهو يعكس التغيرات النسبية التي تطرأ على مستويات الأسعار في فترات زمنية معينة فهناك الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار الجملة وغيرها فالرقم القياسي للأسعار يكتسي أهمية بالغة في كثير من البلدان فهو يستخدم للدلالة على التضخم النقدي وحساب القوة الشرائية لوحدة النقد، كما أنه يساعد في تقييم السياسات الاقتصادية وتصحيح مستويات الأجور والأسعار والرواتب في العقود كما أنه يستخدم لإزالة ارتفاع الأسعار على عناصر الإنفاق الكلي للأسر في الحسابات الوطنية.

أولا_ طرق تركيب الأرقام القياسية للأسعار:

يعتمد تركيب الأرقام القياسية للأسعار على أسعار كل من السلع والخدمات، يتم اختيارها بحيث تمس جميع الفئات والطبقات (المستهلكين والمنتجين، الفقراء و الاغنياء، سكان المدن والارياف) وهناك طريقتان لحساب الأرقام القياسية للأسعار:

1-الرقم القياسي البسيط للأسعار:

الرقم القياسي البسيط للأسعار عبارة عن نسبة لأسعار مجموعة من السلع والخدمات في السنة الجارية تسمى بسنة المقارنة، إلى أسعارها في سابقة تسمى بسنة الأساس، وتكتب بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع و الخدمات في السنة الحالية}}{\text{مجموع سعار السلع و الخدمات في السنة السابقة}} \times 100$$

رغم أهمية الرقم القياسي البسيط في المقارنة بين مستويات الأسعار بين فترة وأخرى، ما يؤخذ عليهّ إلا أنه يساوي أهمية كل السلع والخدمات الداخلة في حسابه، فأهمية السلعة التي ينفق عليها نصف الدخل بكونها سلعة ضرورية مثلا، لا تساوي أهمية السلعة الكمالية التي ينفق عليها 1% من الدخلّ ، أي أن السلعة المرتفعة الثمن مهما كان وزنها النسبي يكون لها أثر كبير على قيمة الرقم القياسي البسيط.

2_ صيغ الأرقام القياسية المرجحة:

نظار للمشاكل التي تضمنها الرقم القياسي البسيط، استخدم الرقم البسيط المرجح للتفريق بين الأهمية

النسبية لكل سلعة وخدمة ، وتعتمد الأرقام القياسية المرجحة على طريقة الترجيح عبر معامل معين يبين الأهمية النسبية ، حيث تقوم هذه الأرقام على ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة وذلك وفق ما يلي: 2 -1الرقم القياسي المرجح لـ " لاسبير"laspeyres ":

حيث اعتمد "لاسبير" في حسابه لرقمه القياسي على الترجيح بواسطة سنة الأساس وذلك وفق الصيغة التالية :

$$PI(L) = \frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}$$

حيث تمثل $\sum p_n q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة المقارنة .

وتمثل $\sum p_n \quad _0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة الأساس .

2_ الرقم القياسي المرجح لـ "باش" "Paache "ّ :

اعتمد "باش" في حسابه لرقمه القياسي على أن الترجيح يكون بواسطة سنة المقارنة وذلك وفق الصيغة التالية:

$$\text{PI(P)} = \frac{\sum p_n q_n}{\sum p_0 q_n}$$

حيث تمثل $\sum p_n q_n$ مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة المقارنة في سنة المقارنة.

وتمثل $\sum p_0 q_n$ مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة المقارنة في سنة الأساس .

الملاحظ أن رقم "لاسبير" يختلف عن رقم "باش"، حيث أن الأول يفتر ض بأن نمط الاستهلاك ثابت وبالتالي فكميات الأساس المستهلكة من المواد تقريبا تتميز بالثبات، إلا أن "باش" يفترض أن نمط الإستهلاك عند يتغير مع الزمن ولايمكن أن يبقى ثابت ولكن بالرغم من هذا فإن رقم لاسبير يبقى الأكثر إستخداما وشيوعا لإنه يعتمد على بيانات سنة الأساس ولا يحتاج لإلى بيانات جديدة كل عام لأغارض الترجيحات على عكس رقم باش الذي يحتاج إلى توفير الأوازن الترجيحية بشكل دوري ، ما يتطلب إجارء مسوح مستمرة لتوفير الكميات وهو أمر ليس باليسير من حيث التكلفة والجهد والوقت .

3_ الرقم القياسي الأمثل لـ "فيشر":

جاء هذا الرقم الأمثل لـ"فيشر" للتخلص من سلبيات الرقم القياسي لـ"لاسبير" و"باش"، حيث يعاب على الأول أنه متحيز إلى أعلى، بينما الثاني متحيز إلى أسفل.

ويقوم هذا الرقم الأمثل على الجمع بين طريقتي "لاسبير" و"باش" عن طريق إيجاد الوسط الهندسي لرقميهما، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح، ، لذلك يسمى هذا الرقم بالرقم القياسي الأمثل ، حيث يعطى بالصياغة التالية :

$$PI(F) = \sqrt{PI(L) \times PI(P)}$$

$$PI(F) = \sqrt{\frac{P_n q_0 \times P_n q_n}{P_n q_0 \times P_n q_0}}$$

4_ الرقم القياسي لـ"مارشال وأدجورث" Edgeworth_ Marshall:

اعتمد هذا الرقم القياسي على أن الترجيح يكون بواسطة المتوسط الحسابي لكميات سنة المقارنة وكميات سنة الأساس، حيث تكتب صيغته كما يلي :

$$PI(M\&E) = \frac{\sum p_n \times (q_0 + q_n)}{\sum p_0 \times (q_0 + q_n)}$$

_ أنواع الأرقام القياسية للأسعار:

تتعد أنواع الأرقام القياسية تبعا لمدى تطور النظام المالي والنقدي للدولة، وتوسع نشاطها الاقتصادي، وأيضا لتعدد مستويات الأسعار، فلما كان مستوى الأسعار عبارة عن متوسط تغيارت مجموعة من الأسعار، فبإمكاننا تصور عدة أنواع من الأرقام القياسية، فهناك رقم قياسي لأسعار المستهلك لقياس تغيارت الأسعار للسلع والخدمات الاستهلاكية، وهناك الرقم القياسي لسعر الجملة لقياس متوسط الأسعار في أسواق الجملة، المكمش الضمني لتقدير الناتج الوطني الحقيقي.

1_الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

يعرف الرقم القياسي لأسعا ر المستهلك بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشارئها الأسر، ويعتبر هذا الرقم من أكثر المؤشار ت استخداما للتعرف على أثر تغيار ت الأسعا ر على المستهلك ،كما هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع والمنتجا ت المصنعة. ويشترط لحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تحدد بالدرجة الأولى النمط الاستهلاكي لأغلب الأسر، أي أن هذا الرقم القياسي يعكس القدرة الشارئية لمجموع المستهلكين بدلا من أنه يعكس فقط التغير في المستوى العام للأسعار، وفي كثير من الدول لا يؤخذ في حساب هذا الرقم سوى التعاملات في المناطق الحضرية (خاصة المدن الكبيرة) التي قد لا تعكس تغيارت الأسعار في باقي المناطق، وهناك مجموعة من الطرق لحسابه كما يلي :

أ_ الرقم القياسي لأسعار الجملة :

هذا المؤشر يتصدى للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يجرى التعامل فيها بأسواق الجملة، وقد يشتق هذا الرقم القياسي من عدة أرقام يعبر كل واحد منها عن مستوى أسعار طائفة معينة من المواد التي تباع وتشترى من هذه الأسواق كالمواد الصناعية والمواد الغذائية مثلا، وهو لايختلف في صياغته العامة عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إنما يرجع الاختلاف في أن مؤشر أسعار الجملة يعكس تكلفة الإنتاج وأرباح المنتجين وتجار الجملة فقط .أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك فيعكس بالإضافة إلى ذلك تكلفة النقل والتوزيع وأرباح السماسرة والوسطاء والموزعين، ومن ثم فإن الرقم القياس لأسعار المستهلك أكثر تعبيار عن تكلفة معيشة المستهل ك العادي من مؤشر أسعار الجملة .

3- المكمش الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي) :

يحسب هذا المؤشر للإنفاق الاستهلاكي عند الأسعار الثابتة، حيث يقوم بتقسيم مقادير السعر الجاري ، على مقدار السعر الثابت، وهو ما يسمى بمؤشر "باش" ، ومنه فإن مكمش السعر الضمني للانفاق الاستهلاكي في السنة (j)

$$P_{cj} = \left({C_{jj}}/{C_{j0}}\right) \times 100$$

حيث تمثل P_{cj} المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في السنة (j) ;

C_{jj} تمثل الناتج المحلي بالأسعار الجارية في السنة (j) ;

وتمثل C_{j0} الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في السنة (j) ;

وما يميز هذا المؤشر أنه يشمل جميع السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد، سواء كانت وسيطة أو نهائية، كما أنه يضم جميع الاسعار سواء كانت أسعار تجزئة أو أسعار جملة، كما لا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية وأخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها.

ورغم أهميته فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تستطيع حسابه إلا سنويا وفي أفضل الحالات ثلاثيا، وبالتالي لا يكون متاحا إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر، كما يطرح مشكلة إدارج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة حيث تقيم جزافيا، كما أنه يعكس بشكل سيئ ارتفاع أسعار الخدمات النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل.

بالرغم من أن الأرقام القياسية طريقة إحصائية واسعة الاستعمال لتقدير التغير الحاصل في القوة الشارئية لوحدة النقد بين فترتين زمنيتين، إلا ان استعماله يحمل في طياته صعوبات وتحفظات عدة، منها أن النتائج التي تعطيها الأرقام القياسية تعتبر تقريبية وليست دقيقة، إضافة الى صعوبة تحديد مجموعة السلع والخدمات الداخلة في حساب الرقم القياسي، لكثرتها وتنوعها، واختلاف اذواق المستهلكين بين فترة وأخرى، ومن الصعوبات أيضا صعوبة تحديد سنة الأساس التي تقاس بها التغيارت في الأسعار، واختلافها من اقتصاد الى آخر عند اجارء أي مقارنة بين تطوارت الأسعار في الاقتصادين.

ثانيا: معيار الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية، والتي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دوارنها، وتبعا لهذه النظرية فإن معامل الاستقرار النقدي يمكن حسابه وفق المعادلة التالية:

$$B= \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث تمثل B: معامل الاستقرار النقدي .

$\frac{\Delta M}{M}$ معدل التغير في الكتلة النقدية.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل التغير في الدخل الوطني .

ونعالج ثلاث من خلال الحالات الصيغة التالية :

• الحالة الأولى: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta M}{M}$ أو B=0 ، أي معدل التغير في كمية النقود تساوي معدل التغير في الدخل الوطني، وهي حالة تعكس الاستقرار النقدي .

• الحالة الثانية: $\frac{\Delta M}{M} < \frac{\Delta Y}{Y}$ أو B<0 ، أي أن التغير في كمية النقود أقل من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقارر النقدي السالب، وهو ما يكشف عن عجز في القدرة الشارئية لدى الافارد يقل عن ماهو متاح من سلع وخدمات منتجة ومعروضة في الأسواق، وهو ما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.

• الحالة الثالثة :$\frac{\Delta M}{M} < \frac{\Delta Y}{Y}$ أو B>0 أي أن التغير في كمية النقود أكبر من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقرار النقدي الموجب، وهو ما يكشف عن فائض قدرة شرائية لدى الافراد يفوق ماهو متاح من سلع وخدمات منتجة ومعروضة في الأسواق واذا ما استمر معامل الاستقرار النقدي في الارتفاع فإن ذلك يدفع القوى التضخمية نحو الارتفاع.

الفرع الثالث: معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية)

يستند هذا المعيار إلى المدرسة الكينزية في الطلب الفعال والتي يستفاد منها أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع مستوى العام للأسعار ، حيث يواجه الاقتصاد حالة من التضخم البحت ، وبالتالي فإن

فائض الطلب او الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي مقدار الطلب الفعال والمتوقع وبالمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمةالكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس ويمكن قياس اجمالي فائض وان هذا الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار نحو الارتفا ع ،ويمكن قياس اجمالي فائض الطلب بدلالة اجمالي فائض الطلب عبر العلاقة التالية :

$$\boldsymbol{Dx = (Cp + CG + I + E) - GDP}$$

حيث تمثل :

$\boldsymbol{Dx}$: إجمالي فائض الطلب.

$\boldsymbol{Cp}$: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

$\boldsymbol{CG}$: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

$\boldsymbol{I}$: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية

$\boldsymbol{E}$: الاستثما ر في المخزون السلعي بالأسعار الجارية

$\boldsymbol{GDP}$: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

حيث إذا زاد الانفاق الإجمالي بالأسعار الجارية على مجموع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الإجمالي وبالتالي حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار.

الواضح من الصيغة السابقة أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات، فالصادارت من السلع تمثل طلبا أجنبيا على الإنتاج المحلي، كما أن الواردات تزيد من المتاح محليا من السلع والخدمات ،وفي حالة إضافة اثر معاملات خارجية يمكن قياس فائض الطلب عبر الصيغة التالية :

$$\boldsymbol{Dx = (Cp + CG + I + E + X) - (GDP + M)}$$

حيث تمثل: X الصادارت من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي، و M الواردات من السلع والخدمات من العالم الخارجي .

وعليه يمكن أن نتصور ثلاث حالات:

• الحالة الأولى: تمثل التوازن بين الاستخداما ت والموارد، وبالتالي لا توجد فجوة في هذه الحالة، وهي حالة نادرة الحدوث.

• الحالة الثانية :وهي حالة زيادة الموارد على الاستخدامات، أي أن هناك فائض في عرض السلع والخدمات، وهذا ما يعني وجود فجوة انكماشية.

• الحالة الثالثة: وهي حالة زيادة الاستخداما ت على الموارد، أي أن هناك عجز في عرض السلع والخدمات، وهذا يعني وجود فجوة تضخمية .

_ معيار الافراط في العرض النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية للنقود الحديثة بقيادة "ميلتون فريدمان" ، حيث يعتبر أن أي عدم ، استقرار للأسعار إنما يعود إلى عوامل نقدية، حيث ان عدم الاستقرار في المستوى العام الأسعار فيّ المدى الطويل إنما يعود إلى عدم تحديد السلطات النقدية للحجم الأمثل للعرض النقدي.

والحجم الأمثل للعرض النقدي هو ذلك الحجم الذي يتعين ان يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثرّ الذي يمارسه تغير الناتج الوطني ومعدل التغير في الطلب على النقود ، أو سرعة دورانها ، محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس ، كما يعتبر معيار الافارط في العرض النقدي الأكثر استعمالا من قبل صندوق النقد الدولي في سياساته للوقوف على مدى الاتجهاهات التضخمية فيربط الصندوق بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، وعلى ذلك فإن منهجه يقضي بأنه إذا احتوى الاقتصاد على زيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار يجاوز الزيادة المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا يعتبر من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي دليلا على وجود التضخم ويمكن حساب حجم الافارط النقدي الازئد عن اللزوم على النحو التالي:

حيث تمثل: M' حجم الافارط النقدي $M' = \lambda Y_t - M_t$

λ متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الإجمالي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس.

و λY_t حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

أما M_t فتمثل كمية النقود المتداولة.

وعليه يمكن التمييز بين الحالات التالية :

• الحالة الأولى: وهي الحالة التي تعكس الاستقرار النقدي، حيث تتساوى عندها كمية النقود المستخدمة مع الناتج المحلي الإجمالي .

• الحالة الثانية: وهي الحالة التي تعكس وجود فجوة انكماشية، حيث أن كمية النقود المستخدمة أقلّ من الناتج المحلي الإجمالي .

• الحالة الثالثة: و هي الحالة التي تعكس وجود فجوة تضخمية، حيث أن كمية النقود المستخدمة أكبرّ من الناتج المحلي.

المطلب الرابع: آثار التضخم والسياسات المعالجة له

للتضخم آثار عدة، تشمل كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة للدولة، بل أحيانا يصبح ظاهرة عالمية عندما يتجاوز الحدود السياسية للدولة، وبالتالي أصبح ضرورة التحكم فيه أولوية بالنسبة لمتخذي القرار في الدول، خاصة النامية منها ، وتتعدد السياسات المتخذة للحد من التضخم، بين سياسات مالية، ونقدية، إضافة إلى الرقابة التي تتخذها الدولة على الأجور والأسعار.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

أصبح مشكلة التضخم واقعا اقتصاديا يؤرق صانعي السياسا ت الاقتصادية في مختلف الدول، خاصة بعد أن أصبحت ظاهرة تتجاوز الحدود، والتضخم كظاهرة نقدية لها آثار تتجاوز صفتها النقدية، فهي تؤثر على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وعلى مسار التنمية فيها، وذلك حسب معدلات تطورها واستقاررها، فإذا نمت بمعدلات معقولة ومستقرة، تكون دافع للنمو الاقتصادي والاستثمار في ظل ظروف التأكد من ظروف السوق، وتحافظ في نفس الوقت على القدرة الشارئية للأفارد، أما إذا ازدت معدلات التضخم بمعدلات سريعة، وتعذر التحكم فيها من قبل السلطات، فلها آثار مدمرة على الاقتصاد والمجتمع، وتهز صورة الدولة أمام العالم الخارجي، حيث يؤدي التضخم في هذه الحالة إلى تدهور القدرة الشارئية للطبقات المتوسطة والفقيرة، وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية وتآكل مداخيل أصحاب المداخيل الثابتة، ويؤدي إلى تشويه المعطيات الاقتصادية التي يتم على أساسها بناء السياسات الاقتصادية للدولة، والتخطيط للتنمية الاقتصادية، كما يؤدي التضخم إلى توجيه التاركمات الأرسمالية إلى الأنشطة المرتبطة بالمضاربة في الأسواق المالية والنقدية، من خلال شاره وبيع الأسهم والسندات ومختلف الأوارق المالية بغرض تحقيق ،الأرباح، بدلا من توجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية الحقيقية إلى تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الحقيقي ويمكن إيضاح آثار التضخم كما يلي :

أولا_ تأثير التضخم على توزيع الدخل والثروة بين أفارد المجتمع:

أ_ تأثير التضخم على توزيع الدخل:

التضخم النقدي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، فتستفيد بعض الفئات الاجتماعية التي تستطيع تحصين نفسها من التضخم، وذلك من خلال قدرتها على زيادة دخلها بمعدل أسر ع من زيادة مستويات التضخم، أما الفئات التي ليس لها القدرة على ذلك، مثل فئة المتقاعدين، أو الفئات الفقيرة، فهي أشد الفئات تضررا من التضخم، ويمكن توضيح أثر التضخم على هذه الفئات كما يلي :

1- الجماعات ذات الدخل الثابت: تعتبر هذه الفئة من الدخل اكثر الفئات تضرار من التضخم، من خلال انخفاض قدرتهم الشارئية أكثر مع زيادة معدلات التضخم، وتشمل هذه الفئة أصحاب معاشات التقاعد، وأصحاب الإيجاارات ذات العقود طويلة المدى، والمستفيدين من الإعانات الاجتماعية المختلفة، والمستثمرين في السندات ذات الفائدة الثابتة، حيث لا تستطيع هذه الفئات من تعويض النقص في قدرتهم الشارئية نتيجة التضخم، لأن دخولهم ثابتة .

2- أصحاب المرتبات والأجور: وهي فئة أقل تضرار من الفئة السابقة، نظرا لقدرتها على تغيير دخلها عن طريق ضغط النقابات العمالية على الحكومة وأرباب العمل من أجل زيادة مداخيلهم مع زيادة معدلات التضخم، إلا أن الزيادة في الأجو ر تتطلب وقتا، ما تؤدي إلى زيادة الأجور بنسبة أقل من نسبة زياد ة التضخم، ما يؤدي إلى تدهور القدرة الشارئية لهذه الفئة مع مرور الزمن.

3- أصحاب المشروعات: تتميز هذه الفئة التي تضم أرباب العمال والتجار بارتفاع أرباحهم الحقيقية أثناء التضخم، وذلك نتيجة قدرتهم على زيادة ارباحهم بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات التضخم، لكون التكاليف الكلية لا ترتفع مباشرة عند ارتفاع الأسعار، بل تتطلب وقتا لارتفاعها، حيث يستفيدون من كميات السلع المخزنة والمنتجة طبقا لتكاليف قبل فترة التضخم، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة التكاليف، ويحدث العكس عند انخفاض الأسعار.

ب_ أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة:

خلال فترات التضخم يعاد توزيع الثروات بشكل عشوائي بين أفراد المجتمع، فالتضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لمداخيل الافارد، ما يدفعهم إلى التصرف في الأصول التي يمتلكونها كالذهب والعقارت والتي ترتفع أسعارها بالبيع للحفاظ على مستويات استهلاكهم، والجهات التي تشتري هذه الأصول يرتفع مستوى الدخل الحقيقي لديهم نظرا لاستمارر ارتفاع أثمانها مع استمارر التضخم.

وأما بالنسبة لأصحاب الثروات المالية فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشارئية لهذه الأصول أو الدخل، فمثلا يستفيد المقترضون من التضخم ويتضرر

المقرضون ذلك لأن المقترض يسدد نفس القيمة الاسمية للقرض في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقرض

نفس العدد من السلع و الخدمات كما كانت في الماضي .

ج_أثر التضخم على هيكل الإنتاج : يؤدي التضخم وما يترتب عليه من ارتفاع في الأسعار والأجور إلى توجيه الاستثمارت والعمالة نحو الأنشطة الاقتصادية المخصصة للاستهلاك، أو تلك التي تتمتع بطابع مضاربي، أي الأنشطة التي لا تفيد النمو الاقتصادي التنمية في بداياتها الأولى، وذلك على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، يمكننا عندئذ تصور تجمد الاستثمار في القطاعات الأساسية، وستشتغل بمعدلات تشغيل متدنية، ولا تجد حتى رؤوس الأموال الكافية لتنويع نشاطاتها وتجديد رأسمالها، في حين أن القطاعات الأخرى الاستهلاكية والخدمية سوف تعمل بطاقة زائدة، ومعدلا ت تشغيل مرتفعة، ينعكس هذا الأمر على وجود مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي، حيث سيعاني الاقتصاد من معدلات نمو متدنية، نظرا لان القطاعات الصناعية حاليا هي قطاعات متشابكة، ومتاربطة .

كما يولد التضخم قطاع تجاري طفيلي لا يزيد من القيمة المضافة للإنتاجّ ،حيث يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية على حساب الدورة الصناعية، ما يؤدي إلى تفوق الزيادة في أسعار التجزئة، على تلك الزيادة الموجودة في أسعار الجملة أو الانتاج، هذا الأمر يشوه هيكلية الاقتصاد الوطني، ما يكرس البطالة، والمضاربة، والتكاسل على العمل الإنتاجي الحقيقي الذي يزيد من القيمة المضافة لإنتاج السلع، كما يعمق العجز التجاري نتيجة لزيادة الطلب على الاستيارد، وانخفاض التصدير للسلع .

د_أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يمارس التضخم تأثيرا ضارا على وضع ميازن المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به، وذلك نتيجة زيادة الطلب على الواردات وانخفاض حجم الصادارت، فالزيادة التضخمية في الانفاق الكلي وبالتالي الدخل الوطني يترتب عليه زيادة في الطلب، ليس فقط على السلع المنتجة محليا، بل على المستورة أيضا، فلو كان الاستيار د طليقا سوف يزيد حجمه، وترتفع مدفوعاته ويمتص أكثر موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشارئ ية إلى الخارج، فيرتد إلى السوق المحلية فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، ولا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار، ومن جهة أخرى يضعف التضخم مقدرة البلاد على التصدير، لأنه سوف يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير لزيادة الحافز على توجيه جانب منها إلى السوق المحلية، بالإضافة إلى أن التضخم يضعف من المركز التنافسي لسلع التصدير نتيجة زيادة تكاليف انتاجها ومنها:

1- أثر التضخم على الصادرات:

إن صادارت أي دولة تتوقف على مستويات الأسعار في الداخل مقارنة بتلك الموجودة في الخارج، وأسعار الصرف، والسياسات الحمائية بين الدول، إضافة إلى مستويات الطلب الأجنبي على السلع المنتجة محليا . يؤدي ارتفاع أسعار السلع المحلية إلى التأثير على القطاع المنتج للصادار ت، ما يضعف من القدرة التنافسية لهذه السلع في الأسواق الخارجية، يبدوا الأمر جليا بالنسبة للسلع التي لا تتمتع فيها بصفة احتكارية في الأسواق العالمية، وبالتالي لا تستطيع أن تنقل عبء ارتفاع الأسعار إلى المستهلك في الدول الأخرى. هذا الامر يؤدي إلى التقليل من القدرة التصديرية للدولة، ويخفض من حجم أرباحها الحقيقية، التي ستوجه إلى تمويل التنمية المحلية، وتغطية ارتفاع النفقات العامة للدولة، يمكن للدولة مواجهة هذا الأمر عبر زيادة الدعم الحكومي للقطاع المنتج للصادرات ، وإما تخفيض سعر الصرف العملة المحلية لجعلها أكثر تنافسية .

2-أثر التضخم على الواردات:

يؤثر التضخم سلبا على حجم الواردات، حيث أنه في فترات ارتفاع أسعار السلع المحلية فإن السلع المستوردة من الخارج تكتسب ميزة سعرية عن المنتجات المنتجة محليا، لأنها ستصبح أرخص نسبيا من سعر السلع المحلية، هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وانخ فاض الطلب على السلع المحلية، ما يؤدي إلى إحداث عجز في ميازن المدفوعات، هذا الوضع يلاحظ في اغلب الدول النامية، حيث تلجأ استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية والذهب لدعم عملتها المحلية، أو الاقتارض من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أو سحب احتياطاتها من صندوق النقد الدولي.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم:

بالإضافة إلى الاثار الاقتصادية للتضخم، فإن للتضخم آثار اجتماعية بارزة، لم يوليها الاقتصاديون الاهتمام الكافي، فارتفاع معدل التضخم يؤثر على المجتمع من خلال تفشي الرشوة والفساد الإداري، حيث يلاحظ على الافارد الذين يعانون من انخفاض حاد في دخولهم الحقيقية وتدهور قدرتهم الشارئية، خاصة أصحاب الأجور المتدنية، انتشار الشعور بالحرمان، الضعف واليأس بينهم. هذا الشعور والإحساس المكبو ت بالعجز، يؤدى إلى الكثير من الأمار ض النفسية والعضوية :مثل ارتفا ع فالأمان يعنى عن د هذه الأسر ويتمثل في :الوفاء باحتياجاته ا ، ضغط الدم والسك ري والاكتئا ب والإحباط يساهم بدرجا ت كبير ة جدا ف ي ، الأساسية بأ ي شكل، فالتدهور المادي والمعيش ي الذي تعان ي من ه هذه الأسر تكريس الفقر والحرمان، فيقع أغلبهم في مصيدة الاستدانة، التي ترهقهم على جميع المستويات والاجتماعية والنفسية و المادية ، وبالتالي تنتشر ظواهر الطلاق، والزواج المتأخر ، وارتفاع معدلات العنوسة بين الرجال والنساء على حد سواء، كما يدفعهم الى ممارسات مشروعة وغير مشروعة لتعويض هذا الحرمان النفسي والاجتماعي، فتنتشر في المجتمع السرقة، الرشوة، الاختلاسات، التهرب الضريبي، عمل الأطفال في سن غير قانونية. كما يساهم التضخم في تعميق لحدة التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع، فنتيجة لتدهور القوة الشارئي ة للعملة، تتازيد ثروات الفئات الاجتماعية التي تمتلك أصولا مادية وحقيقية، بينما تتدهور وقتها قيم ثروات الفئات الاجتماعية التي تملك مالا ونقود، وتظهر فئات جديدة أخرى استفادت من التضخم عن طريق الفساد، وبالتالي فالتضخم يبرز فئات في المجتمع تضررت منه، وهم أصحاب المداخيل الثابتة، وأصحاب الرواتب والأجور، وأرباب المعاشات والاعانات الاجتماعية، وحملة السندا ت، والدائنين، هذه الفئات تتدهور قدرتها الشارئية، ويقل نصيبها من الدخل الوطني، أما الفئات التي تستفيد من الت ضخم فتضم المستثمرين وأصحاب الاعمال، والذين دفعهم التضخم لممارسة أنشطة غير شرعية، فدخولهم الحقيقية تزيد بمعدلات أكثر من زيادة معدلات التضخم، وثروتهم تزداد أيضا، وتفرض هذه الفئات التي استفا د ت من التضخم ثقافتها وأخلاقها على باقي الفئات الإجمالي .

ثالثا: مكافحة التضخم

حاول الكثير من المفكرين الاقتصاديين وجود حلول لمشكلة التضخم بسبب أثاره الجسيمة والتي تتمثل في المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكانت كل المحاولات من أجل معالجة مشكل التضخم وعن طريق المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل نستعين بالسياسة المالية والسياسة النقدية في معالجة التضخم.

_ السياسة النقدية في معالجة التضخم

تحاول التحكم في عرض النقود عن طريق البنك المركزي معتمدة في ذلك بعض الأدوات الكمية والنوعية من أجل التقليل في عرض النقود لغرض المضاربة مما يؤدي الزيادة في تكالبف والقروض الممنوحة من طرف البنوك والأدوات المستعملة في السياسة النقدية من إقتصاد إلى اخر.

1_ الأدوات الكمية:

أ: سياسية معدل إعادة الخصم

ب: نسبة الإحتياط القانوني

ج: عمليات السوق المفتوح

2_الأدوات النوعية :

أ: تنظيم القروض الإستهلاكية

ب: تخصيص الأموال

ج: الإقناع الأدبي

_ السياسة المالية:

تتمثل في الإستراتجيات التي تتبعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها من خلال تحكمها في إيراداتها والسيطرة على مصادر هذه الإيرادات وطريقة تسيير هذه الإيرادات في عملية الإنفاق الحكومي . تركز الدولة عادة على أتباع السياسة عندما لاتتحقق نجاح في إستعمال السياسة النقدية في محاربة التضخم ومن أهم وسائل السياسة المالية نذكر :

1_الرقابة الضريبية: وذلك بزيادة قيمة الضرائب على الدخل بسحب جزء من القوى الشرائية للأفراد فيتجهون إلى الإدخار وينقصون من الإنفاق ويزداد تحصل الضريبي للدولة .

2_**الرقابة على الدين العام:** هي سياسة إستراتيجية التحكم في التضخم وذلك من خلال ما تلجأ إليه الدولة في طرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور.

3_الرقابة على الإنفاق العام: إن سياسة الرقابة تلعب دورا هاما في الحفاظ على التوازن الاقتصادي حيث أن التحكم في الإنفاق الحكومي برفع أو تخفيض معدلاته حسب الحالة الاقتصادية أي اللإنكماش أو التضخم. حيث أنه في حالة التضخم تقوم الدولة بالتقليل من الإنفاق الحكومي.[5]

المبحث الثاني: الإطار النظري للموازنة العامة.

تمهيد:

أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث ضرورة لابد منها لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي وشكل الحكومة الموجودة فيها فبدون الموازنة العامة يصعب ان تسيير الوزرات والمصالح والمؤسسات الحكومية سيرا منتظما وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة اليها.

المطلب الأول: المفهوم العام الموازنة العامة

الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد. لنفقات الدولة وايراداتها لمدة مقبلة من الزمن والموازنة العامة هي صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة، وإيراداتها عن سنة مقبلة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة هي توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة وهي غالبا ما تكون سنة.

وقد عرف القانون المالي الأساس الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 92 لعام 1967 في سورية الموازنة العامة بأنها: الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية بما يحقق أهدافها ويتفق مع بنيتها العام والتفصيلي.

ويتبين من تعريف الموازنة العامة أنها تقوم على عنصرين أساسين هما:

1)_ **التوقع** : يقصد بالتوقع تقدير السلطة التنفيذية (الحكومة) للنفقات العامة والإيرادات العامة لفترة مقبلة غالبا عام واحد . ثم تقوم السلطة التنفيذية بعرض هذه الأرقام التقديرية : على السلطة التشريعية (مجلس الشعب) لاعتمادها.

2)_ **الإجازة:** من الضروري اعتماد التقديرات والتوقعات التي تقوم بها الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة ،حيث أن إقرار هذه التقديرات والموافقة عليها هو الذي يجيز للحكومة أن تمضي في تنفيذ الموازنة العامة طبقا للبرنامج التفصيلي الذي تضمنته ، وعلى ذلك لا تعتبر الموازنة العامة نهائية إلا بعد اعتمادها والتصديق عليها من السلطة التشريعية في الدولة (مجلس الشعب في سورية) وهو الذي يختص بإجازة التوقعات.

الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة

1)_ قاعدة سنوية الموازنة العامة :

يقصد بقاعدة سنوية الموازنة العامة أن يحدث توقع وإجازة الإيرادات والنفقات العامة للدولة لفترة مستقبلية من الزمن جرى العرف المالي على أنها سنة.

2)_ **قاعدة وحدة الموازنة :** تقضي قاعدة وحدة الموازنة بموجب إدراج كافة عناصر الموازنة العامة للدولة بصورة مبسطة في وثيقة واحدة تضم جميع النفقات والإيرادات العامة، ومن ثم فإن تطبيق هذه القاعدة يعني عدم تعدد موازنات الدولة ،ويساعد على التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة وتحديد حجم العجز أو الفائض في موازنة الدولة.

3)_ **قاعدة عمومية الموازنة:** يقصد بقاعدة عمومية الموازنة العامة، وإدراج جميع عناصر النشاط المالية للدولة من نفقات وإيرادات عامة دون إغفال أي جانب من مكوناتها ولو كان ضئيلا، فضلا عن عدم القيام بأي مقاصة بين هذه المكونات بحجة إيجاد صافي الإيرادات أو صافي النفقات، وذلك لتأتي الموازنة العامة لدولة وثيقة شاملة مفصلة لجميع النفقات والإيرادات العامة.

[5] _ حميد عزري، مرجع سبق ذكره، صفحة 88- 149 – 158.

4)_ قاعدة توازن الموازنة العامة:

يقصد بتوازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي أن تحدد النفقات العامة العادية (وهي التي تنتج عن دور الدولة التقليدي أي نفقات الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي وبعض الأشغال العامة) بقدر يجعلها متساوية مع الإيرادات العامة العادية (الضرائب والدومين والرسوم) بحيث لا يكون هناك فائض أو عجز في الموازنة العامة.

إن الفكر المالي الحديث لم يعد ينظر إلى قاعدة توازن الموازنة العامة بنفس النظرة التي كان ينظرها إليها الفكر المالي التقليدي. وقد سمح هذا الفكر المالي الحديث بالتضحية بمبدأ توازن الموازنة إذا كانت في هذه التضحية علاج المشكلات الاقتصادي القومي.

الفرع الثالث: دورة الموازنة العامة (مراحل الموازنة)

تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل تتناول كل منها تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل تتناول كل منها إجراءات معينة ونستعرض فيما يلي هذه المراحل (المرسوم التشريعي رقم 92 لعام 1967 (المواد 12،13،14)، والمرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2006م، نظام المحاسبة لوزارات والهيئات العامة ذات الطابع الإداري):

أولاً: السلطة التي تتولى إعداد الموازنة:

إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة حقوقية، جاز لنا القول أن حق المبادرة في الشؤون المالية يجب أن يعطى للسلطتين التنفيذية والتشريعية التنفيذية والتشريعية على السواء ولكل منهما اقتراح القوانين ولكن إذا نظرنا إليه من وجهة عملية أمكننا القول أن حق اقتراح القوانين المالية يجب أن يحصر بالسلطة التنفيذية.

ثانيًا: تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة:

إن هذا التقدير هو من أهم الأعمال التي يتوقف عليها تحقيق تعادل الموازنة وحسن تنفيذها. ولذلك يجب أن نتبع في ذلك أحدث الأساليب العلمية ليأتي التقدير أقرب ما يكون للحقيقة.

ثالثًا: إقرار الموازنة (اعتماد الموازنة) :

و هو عرض مشروع الموازنة على السلطة التشريعية لدارسته ومناقشته والتصديق عليه. ويتضمن إقرار الموازنة تصديقا على النفقات والإيرادات الواردة في المشروع الذي أعدته السلطة التنفيذية،

وإذنا يمنح الحكومة إجازة تنفيذ الموازنة وإقرار الموازنة يجب أن يتم قبل تنفيذها.

رابعا: تنفيذ الموازنة:

إن إعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية وإقرارها من قبل السلطة التشريعية لا يعني تنفيذ أحكامها. بل هو إذن بالصرف والجباية. وتنفيذ الموازنة هو قيام الجهات المختصة، وبصورة فعلية، بصرف الاعتمادات المفتوحة وجباية الإيرادات المقدرة ضمن صك الموازنة، وتتم مرحلة التنفيذ بعد أن تقر السلطة التشريعية قانون الموازنة ويصبحً نافذا وتقوم وزارة المالية بعملية تنفيذ الموازنة بواسطة المديريات التابعة لها والموظفين المعتمدين من قبلها لدى الوزارات والإرادات العامة الأخرى .

خامسا : الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة:

يقصد بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة التأكد من أن الموازنة قد تم تنفيذها وفق مضمون الإجازة التي منحتها السلطة التشريعية.

و تمارس الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية الأجهزة المركزية في وازرة المالية ومحاسبو الإدارات في الجهات العامة ذات الطابع الإداري ، بالإضافة إلى الجهاز المركزي ، للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة التفتيش، وكذا رقابة السلطة التشريعية.[6]

الفرع الرابع: عناصر الموازنة العامة

1_ الموازنة خطة مالية للدولة: تعتبر الموازنة خطة مالية للدولة (قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة)، فهي تتضمن جميع أوجه الانفاق للدولة (النفقات العامة)، التي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة، ووسائل تمويلها (الايرادات العامة) من مختلف مصادر الإيرادات للدولة، وبذلك فان الموازنة العامة ينظر اليها، بأنها الإدارة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد.

[6] - مجلة إقتصاديات المالية العامة والتشريع الضريبي، صفحة 1 ، 2 ،3 ،4.

2_ الصفة التقديرية للموازنة العامة: ان جداول النفقات وجداول الإيرادات التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة ماهي الا أرقام تقريبية وتقديرات متوقعة لنفقات الدولة وايراداتها

3_ سنوية الموازنة العامة: تحضر الموازنة العامة لمدة سنة واحدة في معظم دول العالم (قاعدة سنوية) وهناك إمكانية لوضع موازنات لمدد أقل من سنة أو لمدد أطول من سنة (لمواجهة بعض الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد أحيانا)

4_ إجازة الجباية والانفاق: قبل البدء في تنفيذ الموازنة فلا بد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها واجازتها ومن هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية فهي تصدر عنها ولا تصبح نافذة المفعول الابعد تصديقها منها.

ويعني تصديق الموازنة العامة الاجازة او السماح للحكومة بجباية الايرادات حب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد اما إجازة الانفاق فتعني الموافقة على الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لأوجه الانفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة.

5_الموازنة العام تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة: تتضمن الموازنة العامة برامج. ومشاريع ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة و(احيانا في السنوات المالية التي تتلوها) وتكون تلك البرامج

المطلب الثاني: أهمية الموازنة العامة

للموازنة العامة أهمية كبيرة للسلطتين التنفيذية والتشريعية وللمواطنين بوجه عام.

بالنسبة للسلطة التنفيذية فان الموازنة العامة تعتبر خطة عمل للوزرات وللمصالح الحكومية التي تتكون منها السلطة التنفيذية لسنة المالية القادمة. كما انها توفر الأموال العامة لسير العمل في الجهاز الحكومي وفي تقديم الخدمات للمواطنين كما ان الموازنة يمكن استخدامها لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعالج البلاد كالكساد الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والتضخم.

اما بالنسبة للسلطة التشريعية فانه ينظر للموازنة العامة على انها وسيلة لممارسة الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية (الحكومة) فالموازنة لابد ان تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها قبل بدا السلطة التنفيذية في تنفيذها واثناء تنفيذ الموازنة بواسطة طلب المعلومات عن سير التنفيذ في الموازنة

وعدم الموافقة على نقل الاعتمادات الا ضمن القواعد والحدود التي وضعتها السلطة التشريعية. اما رقابة السلطة التشريعية بعد انتهاء تنفيذ الموازنة العامة. فتكون بواسطة اعتماد الحسابي الختامي.

وبالنسبة لأهمية الموازنة للمواطنين فهيا تتضمن البرنامج الاجتماعي والاقتصادي الذي تنوي الحكومة تنفيذه خلال السنة المالية المقبلة والموازنة تساعد في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين ولذا فان المواطنين بجميع فئاتهم الفقير والغني والموظف والتاجر ينتظرونا بتفاؤل موعد صدور الموازنة العامة.[7]

المطلب الثالث: بنية و مبادئ الموازنة العامة

الفرع الأول: هيكل وبنية الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة من الايرادات العامة والنفقات العامة ويتم تناولهما فيما يلي:

1_ **الإيرادات العامة:** هي مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

كما يمكن تعريفها على أنها "مجموع الأموال الخاصة التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها أو من أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية".

تمثل الإيرادات العامة جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تُقدمها إلى الأفراد (الرسوم)، أم بدون مقابل (الضرائب)، فضلا عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين ويقسم إلى عام وخاص)، وكذلك القروض العامة سواءًا الداخلية منها أو الخارجية. وتُعد المصادر الطبيعية (الإيرادات المالية لتصدير النفط الخام) مصدراً مهماً وأساسيًا في جانب الإيرادات العامة للدولة الريعية إذ تشكل نسبًا مُرتفعة من إيرادات الموازنة العامة .

[7]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى1428-2008، صفحة 15،16،17،18،19،20

2_ **النفقات العامة:** النفقات العامة هي" مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".

كما يمكن أن تعرف أيضا بأنها "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العام بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة.

الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة

تشتمل الموازنة العامة على عدة مبادئ تحكم تحضيرها وإعتمادها وهي:

1_ مبدأ السنوية : أي مدة زمنية تكون عادة سنة.

2_ مبذأ الشمول : شاملة لجميع النفقات والإيرادات .

3_ مبدأ العمومية(عدم التخصيص ، الشيوع): أي موارد

ونفقات شائعة فلا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة النفقات معينة

4_ مبدأ الوحدة :موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على إختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة .

5_مبدأ الوضوح: تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي لفهم محتويات وتفصيلات الموازنة إذا لاتدرج اعتمادات مجملة بل مفصلة

6_ مبدأ المرونة : أي سهولة التنفيذ بمراعاة الإحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال سنة ،والبحث عن بدائل لهذه الإحتمالات

7_ مبدأ التوازن :بين النفقات الموازنة وإيراداتها ،ليكن قد يخل بها للظروف التي تمر بها الدولة ، وأصبح عجز الموازنة أمرا شائعا ويتم معالجته إما بالإقتراض ، أو بضغط الإنفاق أو الإيراد أو بكليهما معا .

8_ مبدأ المشاركة : بين البرلمان والحكومة والمختصين (خبراء إعداد الموازنة).[8]

المطلب الرابع: مفهوم العجز الموازني

لقدعرفت الجزائر كغيرها من الدول النامية عجزا في الموازنة العامة نتيجة زيادة نفقاتها على إيراداتها، إذ تعتبر مشكلة العجز من المشاكل الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم، ويكون العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، و قد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

الفرع الأول: تعريف العجز الموازني

يقصد العجز الموازني زايدة إجمالي النفقات العامة على الإيرادات العامة، و العجز في الموازنة العامة يأخذ بوجه عام شكلين أحدهما يكون العجز هيكليا أي ناتج عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة و عدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة و الثاني أن يكون العجز مؤقت أي ناتج عن إتباع إحدى السياسات التي يتم اختيارها لأحداث هذا العجز في الموازنة العام. و تتوقف طريقة قياس العجز الموازني على طبيعة الأهداف المرجو تحقيقها من وراء هذه العملية لذا هناك عدة مفاهيم للعجز الموازني أهمها:

ـ العجز الشامل: هو الذي يقيس الفرق بني إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة، بين الإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية و غير الضريبية) ، عليه فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالإقتراض العام، بما في ذلك الإقتراض المباشر في البنك المركزي.

العجز الجاري: هو الفرق بين الإنفاق الجاري و الإيرادات الجارية، حيث لايأخذ الإنفاق الإستثماري في هذا المفهوم، و المنطق الكامن وراء ذلك هو أن الزيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الإستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة.

العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري فوائد الديون، هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية و ليست حالية، و عليه يمكن القول أن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

العجز التشغيلي: (أو العجز المصحح للتضخم) وهو العجز الموحد للقطاع العام مطروح منه ذلك الجزء من الفوائد الذي تم دفعه تعويضا للدائنين عن خسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم، وعليه يتمثل العجز في متطلبات إقتراض الحكومة والقطاع العام ناقص الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم.

[8]- أحمد بن البار، صلاح الدين شريط، تحليل و تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر(2016-2000)، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية (2017)، صفحة 3و4.

العجز الهيكلي: وهو العجز الشامل مصحح بإزالة العوامل الآنية أو المؤقتة على الموازنة العامة دون أن تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل. ويعبر العجز الهيكلي عن الجزء من النفقات العامة التي لم تستطيع الإيرادات العامة تمويله أو تغطيته بصفة مستمرة، و هو راع على عدم قدرة الإيرادات العامة على مواكبة تزايد نمو في النفقات العامة وهذا النوع الأخير من العجز يتطلب علاجه عن طريق التخفيض من معدل نمو الإنفاق العام، أو تعظيم نمو الإيرادات العامة، او عن طريق غصلاحات هيكلية للاسعار و أسعار الفائدة و أسعار الصرف.

العجز الهيكلي= العجز الشامل- العجز الظرفي

الفرع الثاني: أسباب العجز الموازني

يمكن إرجاع العجزفي الموازني العامة إلى:

- ✓ الأزمات الإقتصادية: عندما يكون العجز ناشئا عن الركود الإقتصادي، تعتبر محاولة تحقيق موازنة الميزانية عن الضرائب، أو التقليل من الإنفاق العام سببا لزيادة حدة الأزمة الإقتصادية، ومعالة هذا العجز يكون عن طريق الإنفاق العام بقصد بعث الروح في الكيان الإقتصادي للدولة.
- ✓ إزدياد الأعباء المالية للدولة و تراجع في الإيرادات العامة: يمكن إرجاع تفاقم عجز الموازنة العامة إلى اربعة عوامل أهمها:
  - توسع الجهاز الإداري و الحكومي بما في ذلك مشروعات و المؤسسات القطاع العام.
  - تزايد الإنفاق العسكري.
  - زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاه لتمويل الخدمات الإجتماعية و إعانة البطالة.
  - زيادة أعباء الدين المحلي و الخارجي كمفسرالذي حدث في النفقات العامة في غالبية الدول.

الفرع الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة

يتم تمويل العجز من خلال الاسالبب التالية:

- ✓ الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي): يرتبط الإصدار النقدي لدى العامة بفكرة طبع نقود جديدة، و يسمى كذلك بالتمويل التضخمي، و يتم إستخدامه من قبل الدول و خاصة النامية، نتيجة نقص في حصيلة الضرائب بحكم محدودية الدخول ، و محدودية التشاطاك الإقتصادية و التي بدورها تحدد القدرة على تحصيل الإيرادات الضريبية، بالإضافة على محدودية قدرتها على الإقتراض الداخلي و الخارجي.
- ✓ التمويل بالدين: هوعبالرة عن إستخدام أموال مقترضة (إقتراض حكومي) لتمويل العجز، وأولئك الذين يقرضون الأموال للحكومة لغرض تمويل العجز عادة ما يقومون بذلك بمحض إرادتهم مع إلتزام الحكومة برد المبالغ المقترضةجمع الفائدة في التاريخ المحدد، و قد تكون هذه الديون داخلية أو خارجية.[9]

[9]- دنان راضية، عجزالموازنة العامة في الجزائر (أسباب و حلول)، صفحة 152،153 ،154،155

المبحث الثالث: الدراسة العلمية السابقة

قبل المضي في الدراسة الحالية، من المهم إستعراض عدد من الدراسات و الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، و ذلك للمساعدة في تطوير الأساليب البحثية التي يمكن الإعتماد عليها في معالجة مشكلة الدراسة ، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التضخم و أثره على عجز الموازنة العامة ولكن هذا كان مقتصرا إلا على المقالات بدرجة أكبر بالمقابل كان هناك شح للمعلومات بالنسبة للمذكرات و الرسائل خاصة في الدراسات الأجنبية.

المطلب الاول: دراسات محلية

1_ اختبار العلاقة بين التضخم والموازنة العامة في الجزائر (1990-2016)

يعد استقرار مستوى الاسعار وتحقيق فائض في الموازنة العامة من الركائز الأساسية الاستقلال النقدي والمالي. تم الاستقرار الاقتصادي لذلك اهتمت هذه الدراسات ببحث ظاهره التضخم المترجمة المتغيرات المستوى الاسعار هو مختلف التطورات في رصيد الموازنة العامة وفهم اهم العوامل المحددة له في ال في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 190 2016 ومن ثم التركيز على العلاقة بينهما قصد تحديد طبيعة العلاقة الدينامية بينهما الاقتصاد لمستويات الغير مرغوبه منها المعرقلة لعمل العجلة الاقتصادية. وقد بينت الدراسات ان المعدلات المتفاوتة في مستوى التضخم الى العديد من العوامل اهمها الانفاق العام على المشاريع غير المنتجة وتزايد العرض النقدي دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج. خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعرف بضعف انتاجيته، مما يعني زيادة الطلب دون زيادة في العرض، الذي حتم اللجوء الى الواردات لتغطيه الطلب وبالتالي تؤثر هذه الحلقة المفرغة على الخلل الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري في مختلف القطاعات.

كما بينت الدراسة ان رصيد الموازنة العامة في الجزائر يتميز بالتذبذب بسبب عدم استقرار الايرادات من الجباية البترولية جراء عدم ثبات مما الموازنة العامة عرضه للهزات الخطيرة لانخفاض اسعار البترول رغم العديد من الاصلاحات التي قامت بها الدولة.

وبالاعتماد على نموذج VAR تبين ان معدل التضخم يمكن تفسيره بقيامه السابقة والقيم السابقة لكل من: عجز الموازنة، الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي، واتضح ان معظم النتائج المحصل عليها مطابقه الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري، حيث تبين من خلال النموذج ان هناك أثر ايجابي من عجز موازنه على التضخم، الى وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي، اذ ان المتغيرات المدرجة تفسر 45.07٪ من التغيرات في الرقم القياسي المستهلك.

كما تبين ان عجز الموازنة تفسيره بقيامه السابقة والقيم السابقة لكل من: التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، النقدية، النمو الاقتصادي، حيث تبين ان هناك أثر تضخم على عجز الموازنة، تبين من خلال النموذج ان المتغيرات المدرجة تفسر 58 فصل 47٪ في رصيد الموازنة العامة.

بالنسبة للفرضية القائلة بان عرض النقود هو المتغير الحاسم في تفسير العلاقة بين التضخم موازنه في الاقتصاد الوطني فقد تبين عدم صحتها، حيث اتضح ان النمو الاقتصادي من بين المتغيرات المفسرة ايضا لهذه العلاقة.[10]

2_ تحليل العلاقة بين العجز الموازنين والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2010)

يتضح من خلال ما سبق، ان الاقتصاد الوطني الجزائري تميز بوضعيتين مختلفتين، حيث في المرحلة ممتدة بين 1990 2000 عرفت ضعف كبير في مصادر تمويل الاقتصاد الوطني نتيجة الانخفاض الشديد في اسعار المحروقات، الجزائر على الاعتماد على سياسات تقشفيه، اما المرحلة الثانية الممتدة بين (2000-2010)، فقد عرفت طفره نوعيه في مختلف المجالات نتيجة الارتفاع اسعار المحروقات كما تم استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر العجز في الموازنة العامة خلال فتره التسعينات ذا طبيعة هيكليه، ناتج عن استمرار عدم مواكبه النمو في النفقات العامة، بفعل انخفاض اسعار البترول، وهو مؤدى بالدولة الى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية، لمعالجه ذلك العجز؛اعتماد الموازنة العامة بشكل اساسي على الجبال البترولية، نتيجة لعدم تمكن الدولة من احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل عجز الموازنة العامة؛

سجلت الموازنة العامة عجز في رصيدها طيلة الفترة (2000-2010) وهو عجز مقصود ناتج عن قيام الدولة بالرفع من حجم النفقات العامة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية المسطرة، وتخفيض الايرادات العامة من خلال تبني سعر ارجعي اقل من سعر الجري البترول في الاسواق الدولية

[10]- أسماء مخاليف، دردوري، لحسن طارف خاطر، اختبار العلاقة بين التضخم والموازنة العامة في الجزائر (1990-2016)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، صفحة 99،100

ان اختلال ميزان المدفوعات سواء كان فائض او عجز يعود بشكل اساسي الى التغيرات التي ترفعها اسعار البترول في الاسواق الدولية اظهر اختبار غرانجر لقياس العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وارصده الرئيسية لميزان المدفوعات، ان ميزان المدفوعات لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في رصيد الموازنة العامة، وبالتالي فان لعجز الموازنة العامة أثر معدوم على اداء ميزان المدفوعات.[11]

3_ أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر فضل تغيرات اسعار النفط (2002-2015)

لم تسمح السياسة المالية ذات الطابع الكنزين الذي اتبعتها الجزائر عن طريق زيادة معدلات الانفاق في تحقيق الاهداف المرسومة وهذا راجع الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي. فبنظر التي عانت من ضعف انتصار العمومية رغم الموارد الهائلة المخصصة للاستثمار، لم تستطع لا المؤسسات العمومية ولا الخاصة من الرفع من انتاجها الى مستويات كفيله بتغطية الطلب المتزايد. هذا ما جعل السلطات تتبنى استراتيجية جديده تتمثل في تحويل النفقات الضخمة الى انشاء البنية التحتية.

يعتمد الاقتصاد الجزائري، كما هو معلوم لماذا كبيرا على القطاع النفطي الذي يمثل نحو 30 بالمئة الناتج المحلي الاجمالي، 95 بالمئة من الصادرات بالمئة من ايرادات الميزانية. وبفضل ارتفاع اسعار النفط والسياسات الاقتصاد الكلي المطبقة. تمكنت الجزائر ببناء خليجيه وماليه مريحه. غير ان ذلك لم يدوم لفتره طويله، ثم منذ انهيار اسعار البترول ابتداء من جوان 2014 دخلت الجزائر في اسماء اقتصاديه.

هدفت هذه الورقة البحثية الى دراسة أثر السياسة المالية على معدل التضخم في ظل تغيرات اسعار النفط خلال الفترة الممتدة الفصل الاول 2002 الى غاية الفصل الاخير لسنه 2015، تبين VAR باستخدام من خلالها ان السياسة المالية تأثير موجب على معدل التضخم في الجزائر، حيث نسجل ارتفاع في معدل التضخم جرائه تطبيق سياسة ماليه توسعيه التي تساعد في تنام الطلب الكل عن طريق:

ارتفاع الكتلة الأجرية التي تؤدي الى زيادة الاستهلاك.

الزيادة في استهلاك القطاع العمومي.

وامام محدودية العرض الكلي واعتماد الاقتصاد الجزائري اساسا على الاستيراد فان الضغوطات التضخمية سوف ترتفع. اضافه الى ذلك، عدم تنافسيه سوق السلع والخدمات يجعل سلوك الاسعار لا يتلاءم مع الاهداف المسطرة لسياسات الاقتصادية المطبقة.

تؤثر تقلبات اسعار النفط على معدلات التضخم بشكل غير مباشر عبر قنوات سياسة المالية والمتمثلة في النفقات العمومية. غير اننا سجلنا الدراسة القياسية ضعف اسعار البترول على التضخم ويمكن تفسير ذلك من خلال النقاط التالية:

تعتمد السلطات اعتمادا شبه مطلق في وضع سياستها المالية على الايرادات النفطية، مما ادى الوطنية الى سنة 2000 بغيت الحفاظ على توازن الميزانية وكذا للحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة جراء تقلبات اسعار النفط. ففي حالة ارتفاع هذه الأخيرة يتم حظر الموارد في هذا الصندوق من اجل تمويل عجل الميزانية المسجل في حالة انخفاض اسعار النفط.

تطبيق سياسة نقدية تهدف الى الحد من الضغوطات التضخمية.

دعم اسعار النسبة كبيرة السلع المكونة لسلة السلع حوالي 26 بالمئة التي يحسب على اساسها مؤشر الاسعار ومنهم معدل التضخم مما يجعلها قليلة التأثر بتغيرات اسعار النفط.[12]

المطلب الثاني: دراسات عربية

1_ دراسة قياسيه لتأثير السياسة النقدية على معادله التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010-2014)

ان السياسة النقدية هي مجموع اجراءات تتخذها السلطات النقدية في الدولة للتحكم في سير النقود وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة واهداف السياسة النقدية بصفة خاصة.

من بين الاستنتاجات لهذه الورقة البحثية نجد:

لكي تكون السياسة النقدية فعالة يجب توفر شروط المناسبة والملائمة وهذا بالتنسيق مع السياسة المالية والتكامل مع اهدافها من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الازمات التضخمية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

[11]- موساوي وردة، العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري(2010-2015تحليل العلاقة بين مجلة الاقتصاد والتنمية - مخبر التنمية المحلية المستدامة - جامعة يحيى فارس 2016،)، صفحة 227

[12]- بلال العباسي و راضية بن زيان، أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط (2002-2015)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية.

ان السياسة النقدية هي مجموع اجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من اجل مراقبة عرض النقد والتحكم فيها يحقق اهداف نقدية منها استقرار قيمة العملة على المستوى المحلي والخارجي، وبالتالي فان السياسة النقدية هي أحد اهم السياسات التي تساهم في مكافحة مشكل التضخم وبالتالي الوصول الى الاستقرار وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

من خلال الدراسة القياسية يلاحظ ان عرض النقود لديه علاقة طردية مع التضخم وعلاقة عكسية مع سعر الصرف وهذا ما يتناسب النظرية الاقتصادية التي تبرز اهمية السياسة النقدية في مساعدة الدولة من الضغوطات التضخمية وبالتالي معالجة الازمة من خلال معرفة السياسة النقدية الفعالة المناسبة لمعالجة ظاهرة التضخم، لا يثبت خطا الفرضية الثالثة.[13]

2_ أثر التضخم على الناتج المحلي الاجمالي بحال السودان في الفترة (2000-2015)

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

_ وجود علاقة عكسية سالبه ذات دلاله إحصائية معتمده بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي في السودان.

_ تطابق جميع الاشارات مع النظرية الاقتصادية.

_ نجد أن قيمه معامل ثاقل تساوي (0,35) وهي تقترب من الصفر وهذا دليل على المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ.

_ جميع المعالم المعنوية اقل من 0.05 على وجود على جوده توفيق النموذج.

_ معامل التحديد وهذه دلاله على القدرة التفسيرية عالية للنموذج.[14]

3_ العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة ظاهره عالميه لا يعاني من هذه المشكلة، يستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، ففي حاله الدول المتقدمة يرتبط عددا الموازنة فيها بالدورة الاقتصادية في حاله الدول النامية فالعجز تحول الى صفه مستمرة موسيقى بخصائص اقتصاديات تلك الدول ومؤشرا على وجود اختلالات هيكليه فيها.

تعد مشكله عجز الموازنة العامة المزمن اهم ملامح سياسات المالية المصرية والتي كان من اهم اسبابها الاتجاه المفرط للاقتراض الخارجي والداخلي، والذي نام بشكل قوي لسد جانب من هذا العجز التوازي مع تفاقم اعباء خدمه الديون نفسها، لذا كان الهدف هذه اجراء للعلاقة بين العجز الموازنين ومعدل التضخم، الدراسة الى النتائج التالية:

– ان عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع الى اخر خلال العقدين الماضيين، ومن ثم فانه يعد عجزاً هيكليا وليس عجزاً دوريا، لأنه غير مرتبط بالدورة التجارية، بل هو مستمر في التزايد بالرغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في تلك الفترة.

– وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل بين كل من معدل التضخم وعجز الموازنة، وبالتالي فإن هذه المتغيرات لاقتصاديه تحدث بها هو انا لا زاله اي انحرافات في الاجل القصير من اجل الوصول للعلاقة التوازني طويله الاجل.

– وجود علاقة سببيه تبادليه بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة حيث يؤثر عجز الموازنة على معدل التضخم ويتأثر به.

– توجد علاقة احاديه بين معدل التضخم وكميه النقود (النقود بالمعنى الواسع كنسبه الناتج المحلي الاجمالي)، حيث تؤثر كميه النقود على معدل التضخم ولكن معدل التضخم لا يتأثر بكميه النقود.

– علاقة سببيه بين عجز الموازنة وكميه النقود.

المطلب الثالث: دراسات أجنبية

1_ تقرير الميزانية: ما هي العلاقة في البرتغال

يبدو أن الأسباب الرئيسية للتغير في الأداء في الفترة 1954–1995 هي تأثير خارجي (أو تباينه) والتغير في سعر الصرف الفعال. هناك علاقة طويلة الأمد بين معدل الإدخال ومعدل نمو تكاليف وحدة العمل، شبه وحدوية، لكن استجابة التباين في خطأ التوازن بين معدل والتباين في تكاليف وحدة العمالة بطيئة وتقريباً غير مهم، في حين أن استجابة تكاليف وحدة العمل لهذا الاختلال تكون سريعة وذات مغزى، مما يشير إلى أن اتجاه السببية يكون أكثر وضوحًا من معدل التأثر إلى تكاليف وحدة العمل، من العكس. يبدو أن هذا يعني أن الأجور تتكيف مع النمو السريع في الدخل،

[13]- لطيفة بهلول ، أيمن حماد وأمال منصور الدهاش، دراسة قياسية لتأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في الإقتصاد الليبي (2010-2014)، مجلة العلوم الإقتصادية 2019، صفحة 313

[14]- عوضية نور الدائم حاج، أثر التضخم على الناتج المحلي الإجمالي (2000-2015) ، جامعة عرب كردفان كلية الدراسات العليا ماجستير في الإقتصاد 2020.

بينما يتكيف الدخل مع النمو في الأجور ببطء. التباين في مخزون النقود الاسمي، مصححًا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك الرصيد الحكومي العام في النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ليست مهمة في العلاقة قصيرة الأجل، في معادلة المعلومات، ومع ذلك، فإن الرصيد الحكومي العام هو ذات مغزى في معادلة تكاليف وحدة العمالة، لذلك يمكن أن يشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية وغير مباشرة بين الدخل وعجز الميزانية المتأخر. تتيح لنا مقارنة نتائجنا بنتائج المؤلفين الآخرين التحقق من أن استنتاجاتنا ليست مختلفة تمامًا عن تلك الخاصة بأغلبية المؤلفين الذين أجروا دراسات في السبعينيات والثمانينيات، بحيث تؤثر فترة فرعية واحدة بقوة على استنتاجاتنا. خلص سانتوس (1992) إلى أن تحديد الميزانية يبدو أنه مبدئي، ولكن فقط في 50٪ من البلدان التي تم تحليلها، من بينها البرتغال، وخلص فييرا (2000) إلى أن هناك القليل من الدعم لفكرة أن عناصر الميزانية قد ساهمت في اتخاذ قرار في غالبية الدول الأوروبية، 9 ولذلك فإننا لا نجد استنتاجًا غريبًا فيما يتعلق بعدم تأثير الميزانية على الاختلاف في البيانات.[15]

2_التضخم والانكماش الاقتصادي في تركيا:

حاول هذا الفصل استكشاف تكاليف مخرجات خفض التضخم من خلال التحقيق في طبيعة التوقعات التضخمية واستخدام Var الهيكلية. بعد (1992)، تم اشتقاق معادلة تضخم متداخلة مع فرضية فيلبس–فريدمان التقليدية مع توقعات متخلفة ونموذج عقد أجر متدرج من (1983) مع توقعات تطلعيه تمامًا. يتضح أن الشرط الضروري لمسار التضخم غير المكلف هو أن الوزن المرتبط بالتضخم المستقبلي يتجاوز 50٪. تم تقدير معادلة التضخم لتركيا للفترة 1980–2000 باستخدام البيانات ربع السنوية. تشير النتائج التجريبية إلى أنه من حيث الوزن المرتبط بالتضخم المستقبلي في تركيا، ترفض البيانات كلاً من فرضيات فيلبس فريدمان وكالفو. ومع ذلك، فإن تقدير النقاط للوزن المرتبط بالتضخم المستقبلي يتوافق مع مسار التضخم غير المكلف. كانت المشكلة الرئيسية في تركيا هي النقص المزمن في العزم من جانب الحكومات لإجراء إصلاحات هيكلية وعدم الالتزام ببرامج ذات مصداقية للحد من التضخم. يقدم الفصل أيضًا أدلة من var الهيكلية. يُقدَّر أن النموذج ثنائي المتغير لنمو الإنتاج والتضخم مع حيادية الطلب الكلي على المدى الطويل يحلل حركات الإنتاج إلى تلك التي تُعزى إلى إجمالي العرض والصدمات الإجمالية. تشير النتائج التجريبية إلى أن صدمات الطلب الكلي تساهم بشكل متواضع للغاية في الناتج. ومن هنا، على الرغم من نقد لوكاس ، فإن برنامج منع التضخم الذي من شأنه أن يؤدي إلى استقرار الطلب الكلي من غير المرجح أن يتسبب في خسائر إنتاجية كبيرة في تركيا.[16]

3_أثر التضخم على النمو الإقتصادي: حالة ماليزيا في الفترة (1970–2014)

باستخدام النتائج التي تم الحصول عليها من هذه الدراسة، يمكن استنتاج أنه على المدى القصير يوجد مستوى عتبة يكون عنده المستويات المنخفضة لمعدلات التضخم قدرة تحفيزية على النمو الاقتصادي وهو غير مرن نسبيًا. يأتي هذا التأثير الإيجابي من خلال الترويج السليم والاستراتيجي لاستيراد السلع الرأسمالية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تضعها الحكومة الماليزية. ولذلك بدأت الزيادات المنخفضة في الأسعار مع زيادة تدفق الواردات من السلع الرأسمالية ولكن الزيادة الناتجة في النمو الاقتصادي أكبر من الزيادات في مستويات الأسعار. وبالتالي يمكن استنتاج أن هناك معدل عتبة للتضخم على المدى القصير والذي بعده سوف يفرض آثارًا سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي. وهذا يعني أن مستويات التضخم المنخفضة ضرورية للنمو الاقتصادي ولكن الزيادة في النمو الاقتصادي غير مرنة نسبيًا. سيتم ملاحظة انخفاض كبير في النمو الاقتصادي عندما يتجاوز معدل التضخم معدل العتبة. ويمكن أيضا أن نستنتج أن الزيادات في الواردات على المدى القصير تدفع النمو الاقتصادي لماليزيا ولكن مدى تسببها في زيادة النمو الاقتصادي يتحدد من خلال تكوين الواردات. وهذا يعني أن الواردات يمكن أن تكون محركًا سلبيًا للنمو الاقتصادي إذا هيمنت عليها بشكل كبير السلع الإستهلاكية، يمكن استخلاص مزيد من الاستنتاجات بأن المدخرات الإجمالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير. ويرجع ذلك إلى أن النظام المالي الماليزي شديد التنوع وبالتالي يتمتع بقدرة أكبر على تعبئة المدخرات التي تُستخدم كمحرك للنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تُستخدم المدخرات الإجمالية بشكل منتج وفعال في ماليزيا في المجالات التي تعزز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا استنتاج أن التضخم والواردات من القوى الرئيسية وراء التغيرات في النمو الاقتصادي في ماليزيا. ومن ثم يمكن استنتاج أن قدرة الاقتصاد الماليزي على النمو تعتمد على القدرة على معالجة القضايا المتعلقة بالاستيراد والتضخم. الزيادة في الواردات لها آثار سلبية على المدخرات الإجمالية في ماليزيا، ويعزى ذلك إلى فكرة أن حوافز الاستيراد وخططها تُمنح لاستيراد المنتجات الاستراتيجية. وبالتالي يمكن القول إن فرص الاستيراد تعتبر مربحة، وبالتالي فإن الناس في ماليزيا ينفقون الموارد على الواردات. بشكل عام، يمكن استنتاج أن المستويات المنخفضة من التضخم لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وأن معدلات التضخم غير المستدامة تميل إلى تقييد النمو الاقتصادي. [17]

[15] - Agostinho S. Rosa ,EconomiA, Brasília(DF), v.12, n.2, p.215–237, May-Aug 2011, Inflation and Budget Deficit: What is the Relationship in Portugal?,page 231

[16] -Aykut Kibritçioğlu, Libby Rittenberg and Faruk Selçuk ,ACADEMIA accelerating the world's research,Inflation and Disinflation in Turkey.

[17] - HEMIN TAWFIQ AZIZ AL.TAESHI ,NEAR EAST UNIVERSITY GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES ECONOMICS MASTER'S PROGRAMME.2016 , THE IMPACT OF INFLATION ON ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE OF MALAYSIA FROM THE PERIOD 1970-2014,page 49-50

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل تناول الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاث مباحث حيت ثم في المبحث الأول تناول المفاهيم العامة للمتغير الأول للدراسة من تعريف، أنواع وأسباب مع ذكر أهم النظريات النى اهتمت وفسرت ظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي بداية من النظرية الكلاسيكية ومرورا بالفكر الكينز وصولا إلى النظرية الحديثة.

أما المبحث الثاني كذلك تناولنا المفاهيم العامة للمتغير الثاني للدراسة من تعريف، قواعد و مبادئ وعناصر الموازنة العامة مع ذكر هيكل و بنية الموازنة العامة و أهميتها، كما أشرنا إلى المفهوم العام للعجز الموازني ، أسبابه و تمويله.

وفي المبحث الثالث تم التعرض لأدبيات الدراسات العلمية السابقة حيث تم مراجعة بعض هذه البحوث العلمية من محلية، ودراسات خارج القطر الجزائري باللغة العربية إلى جانب دراسات باللغة الأجنبية، في ذات سياق الدراسة.

من أجل دعم هذا الجزء النظري بجزء تطبيقي سيتم في الفصل الثاني التطرق لمعرفة أثر التضخم على عجز الموازنة العامة إلى جانب الدراسة القياسية.

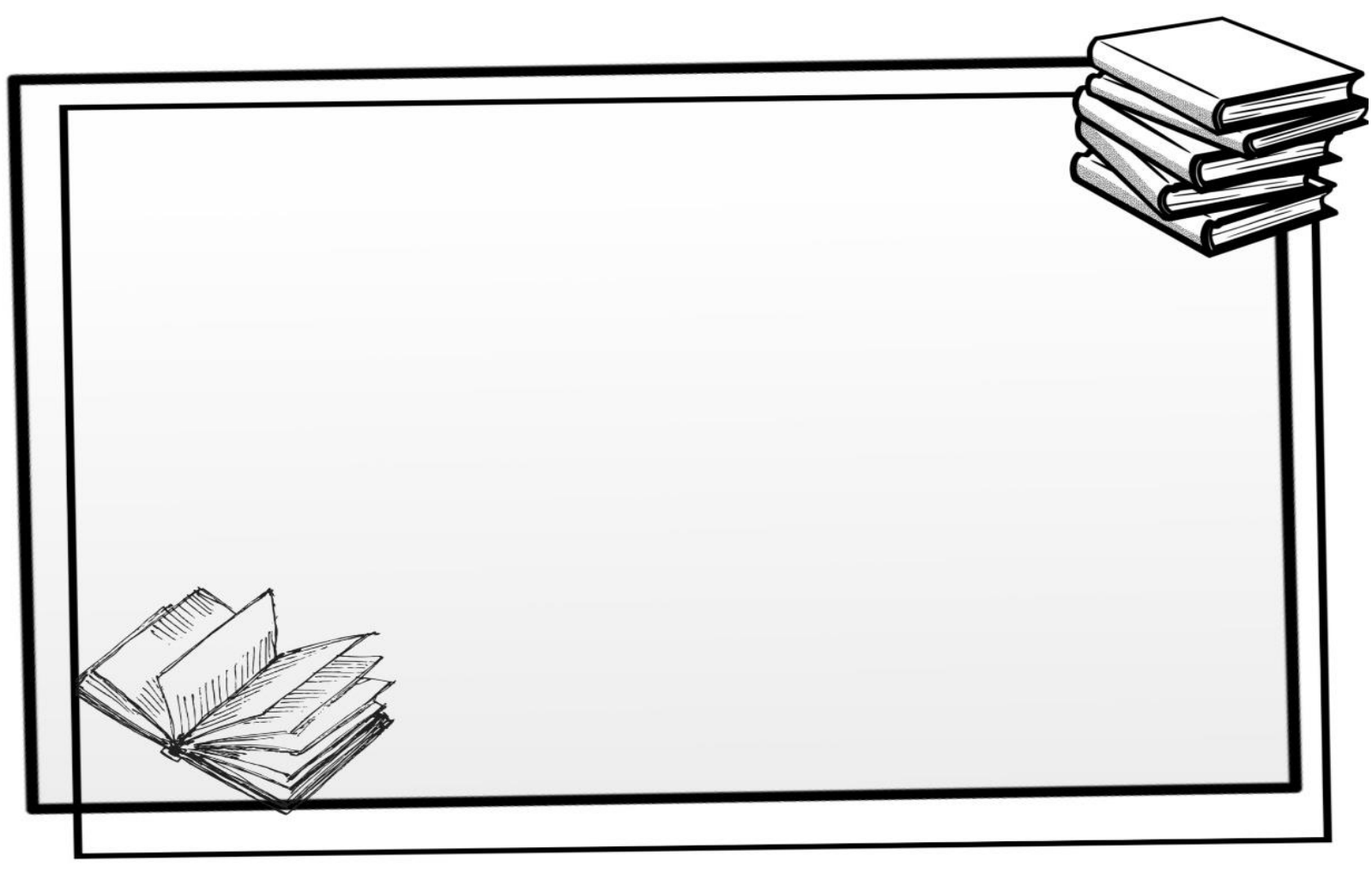

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر التضخم على عجز *الموازنة العامة*

تمهيد:

لم يعد الاقتصاد علم مبني على استعراض النظريات الاقتصادية المختلفة فقط بل اصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي محاولة فهم المتغيرات أكثر وضبط اتجاهاتها وذلك من خلال استخدام الاقتصاد القياسي بوضع العلاقات الاقتصادية في شكل رياضي باستعمال البرمجيات المعلوماتية المتخصصة في ذلك والبيانات الإحصائية والتي تمكن من تعديل النظريات القائمة بل حتى التوصل إلى نظريات جديدة وهذا كله يعتبر أداة فعالة في حل المعضلات الاقتصادية وامداد الجهات المتخصصة بتقديرات وتنبؤات تساعد في وضع الخطط واتخاذ القرارات السليمة لتسيير الوضعية الاقتصادية لأي بلد.

بعد التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الموازنة العامة و التضخم وكذلك التعرض للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة في الفصل الأول، ومن اجل دعم الجزء النظري بجزء تطبيقي تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- **المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة**
- **المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها**

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

من اجل النمذجة القياسية لموضوع الدراسة لابد من استخدام أدوات وأساليب رياضية وقياسية لدراسة بيانات المتغيرات ومحاولة بناء نموذج يراعي فرضيات النماذج القياسية لتحليله ديناميكيا فيما بعد.

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا- البرنامج المستخدم في الدراسة

تعددت البرامج المستخدمة في تطبيق منهجيات الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية لفهم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها، حيث ثم في هذه الدراسة الاعتماد على برنامج Eviews12.

ثانيا- وصف متغيرات الدراسة

من أجل النمذجة القياسية لأثر عجز الموازنة العامة على التضخم تم استعمال بيانات سنوية من البنك الدولي للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 أي31 مشاهدة، من أجل بناء نموذج قياسي لكل من المتغيرات على حدا تم أخذ قيمة التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) تمثل متغير التضخم، ومتغير عجز الموازنة العامة ممثلاعن متغير الموازنة العامة، وقد ثم إدخال اللوغاريتم على المتغيرات بغرض تفادي المشاكل القياسية وتم ترميز المتغيرات كالتالي:

LINF: لوغاريتم التضخم، (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) و BD: عجز الموازنة العامة

ثالثا- الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة:

1- استقرارية السلاسل الزمنية

قبل القيام بنمذجة السلسلة الزمنية والتنبؤ يجب في البداية التأكد من الخصائص العشوائية للسلسلة، أهمها دراسة استقرارية السلاسل المستخدمة لأن هذه المرحلة تعتبر من أهم مراحل منهجية المتجه الانحدار الذاتي VAR، لأن بقية المراحل لهذه المنهجية تنطلق من فرضية أساسية مفادها استقرارية

السلاسل المستخدمة، بالتالي أي خطأ في الحكم على استقرارية السلسلة الزمنية يؤدي في النهاية إلى مشاكل قياسية في النموذج المقدر وكذا الحصول على توقعات غير دقيقة. [18]

إذا كانت السلسلة مستقرة يجب أن تستوفي الخصائص الثلاث التالية دون نقصان كما يلي: [19]

- ثبات المتوسط الحسابي ويكون مستقل عن الزمن: $E(y_t) = E(y_{t+h}) = \mu\ , \forall t, \forall h$
- التباين ثابت عبر الزمن: $VAR(Y_t) = VAR(y_{t+h}) = \sigma^2$
- التباين المشترك ثابت عبر الزمن: $cov(\ \ _t, y_{t+h}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+h} - \mu)] = \gamma_h$

لقد تعددت طرق الكشف على استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها من بينها الطريقة البيانية كخطوة أولية لكنها غير كافية بل يجب الاعتماد على اختبارات مثل KPSS، Philips–Perron، وأكثرها استخداما اختبار ديكي فولر الموسع (ADF 1981) حيث يتم اختبار استقرارية السلسلة من عدمها تحت الفرضيتين التاليتين: [20]

H_0: يوجد جدر الوحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

H_1: لا يوجد جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة المستخرجة من الجدول الخاص بديكي– فولر، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والعكس بالعكس. ومن أبرز طرق معالجة مشكلة عدم استقرارية السلاسل هي طريقة الفروق.

2– نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR(p):

جاءت نماذج VAR كبديل للمعادلات الآنية، باعتبار نماذج VAR تمتاز بديناميكية المعادلات القياسية وتعالج جميع المتغيرات بصفة مماثلة لكن تحت شرط استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير مع إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغيرات في جملة معادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية.

2–1– درجة الابطاء: لتحديد عدد التأخيرات في نموذج VAR يتم ذلك عن طريق عدة معايير مفاضلة لعلى أهمها Akaike، Schwarz و Hannan–Quin، يرتكز اجراء اختيار درجة الابطاء المناسبة على تقدير نموذج VAR عند أي فترة أو درجة التأخير من 0 إلى p (p هو العدد الأقصى للتأخير المسموح به من قبل النظرية الاقتصادية أو البيانات المتاحة) ومن ثم حساب معايير المفاضلة كما يلي: [21]

$$AIC_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{2k^2p}{T} \qquad SC_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{k^2Ln(T)}{T}$$

$$HQ_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{2loglogT}{T}K^2p$$

K: عدد متغيرات النظام T: عدد المشاهدات p: درجة فترات الابطاء

$\sum_i$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لبواقي التقدير لهذا النموذج

يتم تحديد فترة التأخير المثلى p للنموذج عند أقل قيمة لمعايير المفاضلة المذكورة سابقا.

2–2– الصيغة العامة لنموذج VAR

بعد التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية يمكن صياغة نموذج Vector AutoRegressive modele وهو عبارة عن نظام والذي بدوره يمثل جملة من المعادلات بحيث كل متغيرة تعبر عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية. حيث يكتب النموذج ل k متغير و p تباطؤ أي VAR(p) في شكل مصفوفي كالتالي: [22]

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \cdots + \beta_3 Y_{t-p} + \varepsilon_t \qquad t = 1,2, \ldots, T$$

---

[18] خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews، دار الكتاب الثقافي،عمان، الأردن،2011، ص ص180–179.

[19] Terene C. Mills, Time Series Econometrics A concise Introduction, Palgrave macmillan, USA, 2015, p 15,16.

[20] عبد الرزاق بن هاني، **الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص ص 330-329.

[21] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011، ص ص 273-272.

[22] Régis Bourbonnais,**Econométrie(Manuel et exercices corrigés)**,7e édition,Dunod,Paris,2009, p 259.

$$\varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon_{kt} \end{bmatrix} \quad ، \beta_0 = \begin{bmatrix} \beta_1^0 \\ \beta_2^0 \\ . \\ . \\ . \\ \beta_K^0 \end{bmatrix} \quad ، \beta_i = \begin{bmatrix} \beta_{1P}^1 & \beta_{1P}^2 & \dots & \beta_{1P}^k \\ \beta_{2P}^1 & \beta_{2P}^2 & \dots & \beta_{2P}^k \\ . & . & \dots & . \\ . & . & \dots & . \\ . & . & \dots & . \\ \beta_{KP}^1 & \beta_{KP}^2 & \dots & \beta_{KP}^k \end{bmatrix} \quad Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ . \\ . \\ . \\ Y_{k,t} \end{bmatrix}$$

3-2- طرق تقدير نماذج VAR

في هذا النوع من النماذج القياسية VAR يمكن تقديره عن طريقة المعقولية العظمى أو تقدير كل معادلاته بطريقة المربعات الصغرى بشكل مستقل عن بعضها البعض.[23]

3- جودة النموذج المقدر

بعد تقدير النموذج وتفسيره اقتصاديا واحصائيا لابد من اختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدي انسجامه وقدرة النموذج على تمثيل وتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة من خلال العلاقة

الرياضية بين المتغيرات من أجل اختبار جودة النموذج سيتم استخدام الاختبارات التالية:

3-1- استقرارية سيرورة VAR:

تكون السيرورة VAR مستقرة إذا وفقط تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة التالية: [24]

- $E(Y_t) = \mu$

- $VAR(Y_t) < \infty$

- $Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma(k) \ , \forall t$

بصفة عامة تكون السيرورة مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة $\left|I - \beta_1 L - \beta_2 L^2 - \cdots - \beta_p L^p\right| = 0$ يحتوي على جذور أكبر من الواحد.

ملاحظة: في البرامج القياسية تكون السيرورة مستقرة إذا كانت جميع النقاط داخل الدائرة الوحدوية.

3-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يعتبر الارتباط الذاتي للأخطاء أحد المشاكل التي يترتب على وجودها عدم دقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند تقدير النموذج، ومن بين اختبارات كشف عن مشكلة ارتباط الذاتي للأخطاء نجد اختبار Breusch – Godfrey الذي يرتكز على مضاعف لاغرانج والذي يسمح بالكشف عن وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد حيث: [25]

$$LM = (n-p)*R$$

n : عدد المشاهدات p: درجة ارتباط R^2: معامل التحديد

يتم هذا الاختبار عن طريقة اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : استقلالية الأخطاء أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

H_1 : عدم استقلالية الأخطاء أي وجود ارتباط ذاتي ين الاخطاء

وهذه القيمة المحسوبة تتبع توزيع كاي تربيع x^2 بدرجة حرية p، إذا كانت القيمة LM أكبر من قيمة المجدولة فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

3-3- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

[23] مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 204.

[24] Walter Enders, **Applied Econometric Time Series**, second edition, john wiley and sons, New York,2004, p297

[25] Christiaan Heji, others, **Econometric Methods with Applications in Business and Economics**,Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York, 2004, p 362, 364.

من اجل اختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين من عدمها اقترح white اختبار يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي والمتغيرات المستقلة من خلال إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = n*R^2$ التي تتبع توزيع كاي تربيع X^2 بدرجة حرية 2K، حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين: [26]

H_0 : تباين الأخطاء متجانس أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين

H_1 : تباين الأخطاء غير متجانس أي وجود مشكلة عدم ثبات التباين

يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة لهذا الاختبار فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية بالتالي وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

4-3- اختبار التوزيع الطبيعي:

بخصوص اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة التقدير يستخدم اختبار Jarque-Berra الذي يعتمد على معيار الالتواء Skewness ومعيار التفلطح Kurtosis تحت الفرضية التالية: [27]

H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

يتبع هذا الاختبار JB جدول كاي تربيع حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة (5.99)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (JB > 5.99) يتم رفض الفرضية وقبول الفرضية والقائلة أن البواقي تتبع توزيع طبيعي والعكس بالعكس.

4- التحليل الهيكلي لسيرورة VAR:

4-1- اختيار السببية وفق Granger Causality :

يعتبر مشكلة السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ تهدف السببية في البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها لتمييز الظاهرة التابعة عن الظاهرة أو الظواهر المستقلة لها. للتوضيح اكثر اقترح Granger (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية والتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة، أو تبادلية بين متغيرين، حيث بفرض Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين لتطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت Y_{1t} تحتوي على معلومات تحسن التوقعات بالنسبة ل Y_{2t} إذا في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} تسبب Y_{2t}. [28]

يعتمد اختبر السببية لغرانجر عن طريق اختبار فيشر الكلاسيكي، إما لكل معادلة على حدا أو مباشرة من خلال نموذج VAR المقيد وغير مقيد تحت الفرضية الصفرية القائلة بأن Y_{1t} لا تسبب Y_{2t}، هذه الأخيرة تقبل إذا كان القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة أو القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، والعكس بالعكس. [29]

4_2_ تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: Impulse analysis

إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يعتبر جوهر تحليل نماذج var، حيث إن نموذج VAR ينمذج بشكل أساسي العلاقات الديناميكية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية معينة، والفكرة العامة لدوال الاستجابة وتحليل الصدمات تسمح لنا بدراسة تأثير صدمة متعلقة بتطور أحد متغيرات السيرورة على المتغيرة نفسها وباقي المتغيرات الأخرى للنظام. [30]

4_3_ تحليل (تفكيك) التباين Variance Decomposition:

إن الهدف من تحليل تباين خطأ التنبؤ هو حساب وتحديد مدى مساهمته في تباين الخطأ رياضيا، يمكننا كتابة تباين خطأ التنبؤ في فترة معينة كدالة لتغير الخطأ المنسوب إلى كل من المتغيرات ثم يتم ربط كل من هذه التباينات مع التباين الكلي للحصول على وزنه النسبي.[31]

---

[26] Gujarati, N.D, Basic Econometrics, 4th Edition, Tata McGraw-Hill, New Delhi, India, 2003, p 413

[27] Hashem Pesaran, **Time Series and panel Data Econometrics**, Published in the United States of America by Oxford University, 2015, p 75.

[28] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص 878.

[29] جوجاراتي دامودار، **الاقتصاد القياسي الجزء الثاني**، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،2015، ص 1097

[30] محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.

[31] نفس المرجع السابق، ص 283.

المبحث الثاني: عرض النتائج و مناقشتها

المطلب الثاني: التحليل الوصفي

أولا: ـ التضخم (INF) وعجز الموازنة العامة (BD) من أهم المتغيرات الكلية التي تدل على عدم الإستقرار الإقتصادي، و قبل التطرق للنمذجة القياسية لابد من التطرق أولا لتطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال (2020-1990) لعدم إهمال جانب التحليل الإقتصادي في الدراسة.

التعليق:

من خلال الشكل أدناه نلاحظ مايلي:

- عرف متغير التضخم (INF) تذبذب ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث وصل إلى أعلى معدل له يقدر ب 31,66% سنة 1992، و في سنة 2000 وصل إلى 0,33 كأدنى معدل له بمتوسط يقدر ب 8,60 و إنحراف معياري يقدر ب 9,32، بالتالي (INF) هو المتغير الأكثر تجانس(الأقل تشتت) .
- شهد متغير عجز الموازنة العامة (BD) تذبذب ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث وصل إلى أعلى قيمة له تقدر ب1186,91 مليار دينار سنة 2006، و في سنة 2012 وصل إلى 54,14 – مليار دينار كأدنى قيمة له بمتوسط يقدر ب 652,48 – و إنحراف معياري يقدر ب 1211,73، والتالي (BD) الأقل تجانس(الأكثر تشتت).

الشكل رقم 01: تطور معدلINF وBD في الجزائر خلال 1990-2020

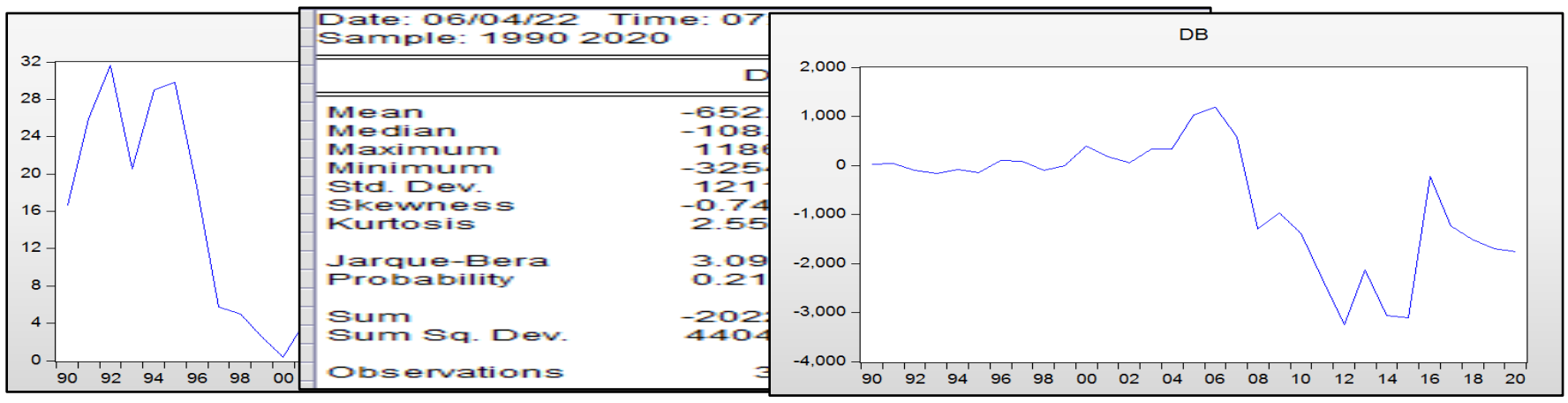

المصدر: مخرجات EVIEWS12

ثانيا: _ من خلال الجدول أدناه نجد أن قيمة معامل الإرتباط المتغيرين عجز الموازنة العامة و معدل التضخم تقدر ب 18% وهي تعبر عن العلاقة الطردية االضعيفة بين المتغيرين بنسبة معنوية بلغت 13,2% و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد عدم معنوية علاقة الإرتباط بين معدل التضخم و رصيد الموازنة العامة.

الشكل رقم 02: جدول يوضح معامل الإرتباط بين INF وBD

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/04/22 Time: 07:06
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Correlation Probability	DB	INF
DB	1.000000 -----	
INF	0.187343 0.3129	1.000000 -----

المصدر: مخرجات EVIEWS12

المطلب الثاني: التحليل القياسي

الفرع الأول: دراسة الإستقرارية

من خلال الجدول يتضح أن كلا المتغيرين INF و BD غير مستقرين عند المستوى في النماذج الثلاثة و ذلك حسب إختبار ديكي فولر(ADF) بينما يستقر المتغير عند الفرق الأول من النماذج الثلاث مما يؤكد احتمال وجود علاقة تكامل متزامن (مشترك) بين INF وBD .

الشكل 03: جدول يوضح إختبارADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level	
		DB	INF
With Constant	t-Statistic	-1.7403	-1.5141
	Prob.	*0.4016*	*0.5129*
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4582	-1.9111
	Prob.	*0.3448*	*0.6239*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3452	-1.4783
	Prob.	*0.1616*	*0.1278*
		n0	n0
		At First Difference	
		d(DB)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-6.2173	-5.6109
	Prob.	*0.0000*	*0.0001*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.1075	-5.5828
	Prob.	*0.0001*	*0.0005*
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.2859	-5.5661
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*
		***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (r

المصدر: مخرجات EVIEWS12

الفرع الثاني: إختبار علاقة التكامل المتزامن (المشترك)

_ من خلال الجدول أدناه الذي يعبر عن إختبار جوهانسن لإختبار علاقة التكامل المشترك بينالمتغيرين INF وBD و حسب إختبار الأثر (Trace) يتضح أن مستوى المعنوية بلغ 59% وهي أكبر من 5% مما يؤكد غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين، وذلك ما يؤكده إختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue)التى تقدر ب 80% وهي أكبر من 5% .

_ مما يدفعنا تقدير العلاقة بين المتغيرين بإستخدام نموذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) .

الشكل رقم04: جدول يوضح إختبار التكامل المشترك

Date: 06/03/22 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INF DB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.142205	6.891815	15.49471	0.5903
At most 1	0.080806	2.443492	3.841466	0.1180

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.142205	4.448324	14.26460	0.8093
At most 1	0.080806	2.443492	3.841466	0.1180

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات EVIEWS12

الفرع الثالث: تقدير نموذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR)

1- تحديد درجة تأخير النموذج

من خلال الجدول أدناه الذي يحدد درجة التأخير المثلى لتقدير نموذج VAR يتضح أن هناك ستة معايير أساسية تم من خلالها تحديد التأخير المناسب أين تم وضع علامة (*) في كل معيار حسب التأخير المناسب نجد أن أفضل تأخير هو عندP=1 حسب خمس معايير.

الشكل رقم 05: جدول يوضح درجة تأخير النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF DB
Exogenous variables: C
Date: 06/03/22 Time: 21:24
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-335.5047	NA	1.01e+08	24.10748	24.20264	24.13657
1	-303.2950	57.51725*	13502695*	22.09250*	22.37798*	22.17977*
2	-303.1293	0.272203	17865264	22.36638	22.84217	22.51183
3	-302.4048	1.086767	22890730	22.60035	23.26645	22.80398

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات EVIEWS12

2_ تقدير النموذج VAR

الشكل رقم06: جدول يوضح تقدير النموذج VAR

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/03/22 Time: 21:24
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Total system (balanced) observations 60

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.850974	0.099464	8.555553	0.0000
C(2)	0.000146	0.000771	0.189362	0.8505
C(3)	0.928034	1.399202	0.663259	0.5100
C(4)	10.73306	15.49781	0.692553	0.4916
C(5)	0.781781	0.120113	6.508702	0.0000
C(6)	-287.9058	218.0131	-1.320589	0.1922

Determinant residual covariance 11919447

Equation: INF = C(1)*INF(-1) + C(2)*DB(-1) + C(3)
Observations: 30

R-squared	0.737836	Mean dependent var	8.334092
Adjusted R-squared	0.718416	S.D. dependent var	9.364706
S.E. of regression	4.969332	Sum squared resid	666.7449
Durbin-Watson stat	1.733775		

Equation: DB = C(4)*INF(-1) + C(5)*DB(-1) + C(6)
Observations: 30

R-squared	0.628629	Mean dependent var	-674.7640
Adjusted R-squared	0.601120	S.D. dependent var	1225.968
S.E. of regression	774.2840	Sum squared resid	16186925
Durbin-Watson stat	2.110763		

المصدر: مخرجات EVIEWS12

- **المعادلات المقدرة:**

$$\mathbf{INF}\ 0{,}928 = +\ 0{,}85\ \mathbf{INF}_{t-1} + 0{,}000146\ \mathbf{BD}_{t-1}$$

$$\mathbf{BD} = -287{,}9 + 10{,}73\ \mathbf{INF}_{t-1} + 0{,}78\ \mathbf{BD}_{t-1}$$

- **تفسير المعنوية:**
  - C_1 لها معنوية أي أن معدل **INF** في العام السابق له تأثي في معدل التضخم في السنة الحالية، أما بقية المعلمات غير معنوية.
  - C_5 معلمة المتغير **BD** المؤخر لها معنوية أي أن عجز الموازنة في السنة الماضيةله تأثير معنوي جعلى عجز الموازنة في السنة الحالية.

3_ إستقرار النموذج VAR:

من خلال الجدول و الرسم البياني أدناه يتضح أن قيم مقلوب الجذور الوحدوية تقع داخل الدائرة الوحدوية أي أنها أقل من 1 و ذلك ما يؤكده الجدول حيث بلغت القيم على التوالي: 0,86 و 0,76 أي أن النموذج VAR المقدر مستقر.

الشكل رقم 07: يوضح إستقرار النموذج

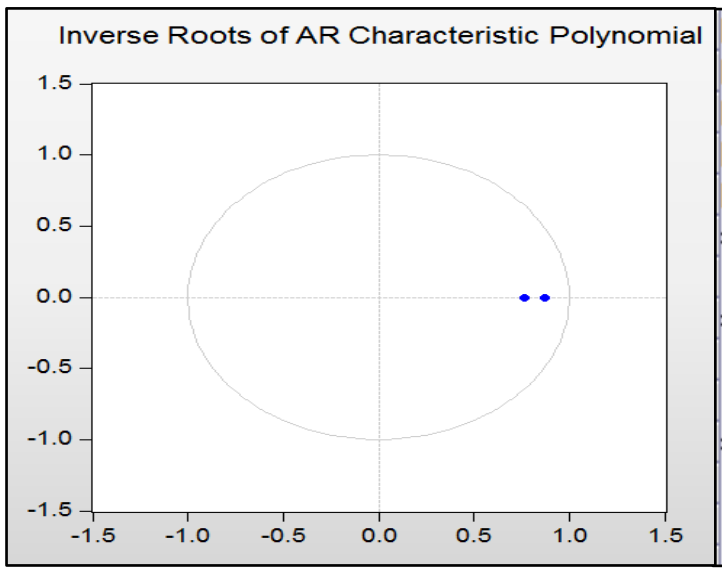

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: INF DB
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 06/04/22 Time: 07:01

Root	Modulus
0.868948	0.868948
0.763807	0.763807

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: مخرجات EVIEWS12

الفرع الرابع: التحليل الديناميكي للنماذج القدرة

الهدف الأساسي من هذا الموضوع هو القيام بتحليل العلاقات الحركية أو الصدمات بين متغيرات الدراسة بإستخدام دوال نبضات الإستجابة و تجزئة التباين، وبعد أن تم التأكد من صلاحية النماذج و ملائمتها للتعبير عن ديناميكية المتغيرات المدروسة، بالإضافة إلى خلوه من المشاكل القياسية (الإرتباط الذات ، عدم الإستقرارية...)، فإنه يمكن إستعماله لدراسة و تحليل جميع العلاقات المحتمل وجودها بين هذه المتغيرات، و هذا بإستعمال أدوات التحليل خاصة تتميز بها جميع أشعة الإنحدار الذاتي VAR:

1_ إختبار السببية:

من أجل إختبار السببية بين متغيري الدراسة تم الإعتماد على سببية غرانجر Causality Granger Tests بدرجة تأخير واحد أي أصبح عدد المشاهدات 30 و تم توضيح نتائجه في الجدول أدناه، نلاحظ:

- ✓ عجز الوازنة العامة لا تسبب التضخم أي قبول الفرضية الصفرية و ذلك لأن قيمة Prob لإحصائية فيشر قد بلغت 0,85 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي متغير BD ممثلا عن النمو الإقتصادي لا يسبب التضخم و هذا ما يوافق النظرية الإقتصادية.
- ✓ كذلك قبول الفرضية الصفرية بأن التضخم لا يسبب عجز الموازنة العامة لأن قيمة Prob لإحصائية فيشر قد بلغت 0,49 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي متغير INF ممثلا عن النمو الإقتصادي لا يسبب عجز الموازنة العامة و هذا ما يتوافق تماما مع النظرية الإقتصادية.

الشكل رقم08: يوضح إختبار سببة جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/04/22 Time: 07:02
Sample: 1990 2020
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DB does not Granger Cause INF	30	0.03586	0.8512
INF does not Granger Cause DB		0.47963	0.4945

المصدر: مخرجات EVIEWS12

2_ تحليل دوال الإستجابة

من خلال الرسم البياني أدناه يتضح لنا مايلي:

- ✓ إستجابة عجز الموازنة العامة (BD) لصدمة في التضخم (INF) بوحدة معيارية واحدة، حيث عرف (BD) إستقرار موجب على طول الفترة بإنحراف معياري قدره (861,6) في السنة الأولى حيث يبدأ هذا التأثير الإيجابي في الإنخفاض مباشرة بداية من السنة الثانية من فترة الإستجابة أين بلغ (115,14) وحدة معيارية، في حين أن (INF) لم تستجيب في السنتين الأولى و الثانية (بإنحراف معياري يقدر ب 0,000)، بينما إبتداءا من السنة الثالثة يبدأ الإنحراف المعياري بالتذبذب إيجابيا إلى غاية السنة العاشرة بإنحراف معياري موجب قدره (222,8).

- ✓ أما إذا حدثت الصدمة في (BD) تكون إستجابة (INF) بوحدة معيارية واحدة، حيث عرف (INF) تذبذبا إيجابيا و سالبا على طول فترة الإستجابة بإنحراف معياري قدره (4,44) في السنة الأولى يقابله (BD) بتأثير سالب بإنحراف معياري قدره (0,48−)، بحيث يستمر هذا التذبذب سنة إيجابي و سنة سلبي إلى غاية السنة العاشرة بإنحراف معياري يقدرب(0,50) يقابله (BD) بتأثير إيجابي مرتفع مقارنة بالسنة السابقة يقدر ب(0,95).
- ✓

الشكل رقم 09: رسم بياني لدوال الاستجابة

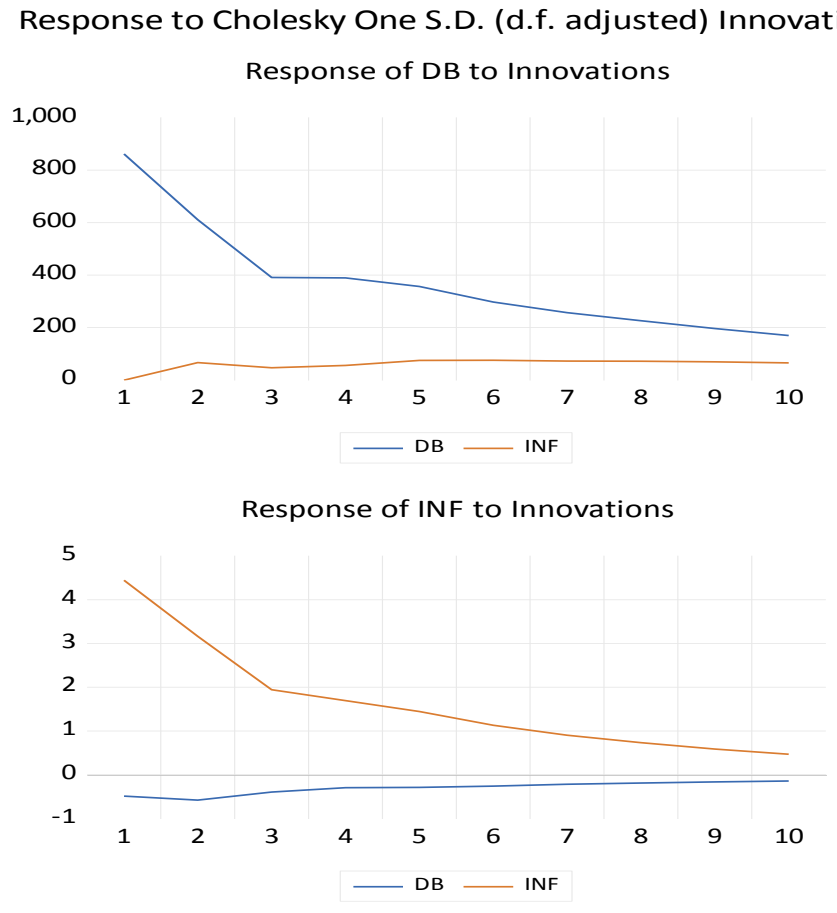

المصدر: مخرجات EVIEWS12

3_ تحليل و تفكيك التباين

إنطلاقا من الشكل أدناه يتضح لنا أنه خلال طول فترة التنبؤ المستقبلية (10 سنوات) سواء على المدى القصير أو الطويل و بعد حدوث صدمة في التضخم (INF) أو صدمة في عجز الموازنة العامة (BD) أنه تفسير تباين خطأ التنبؤ بنسبة كاملة وعالية جدا في كلا المتغيرين تصل إلى 97% ، و منه نستنتج أن كل من التضخم و عجز الموازنة العامة لا يؤثران و لا يتأثران ببعضهما إلا بنسبة ضعيفة جدا لا تتجاوز ال 5% .

الشكل رقم10: رسم بياني يوضح تباين خطأ التنبؤ

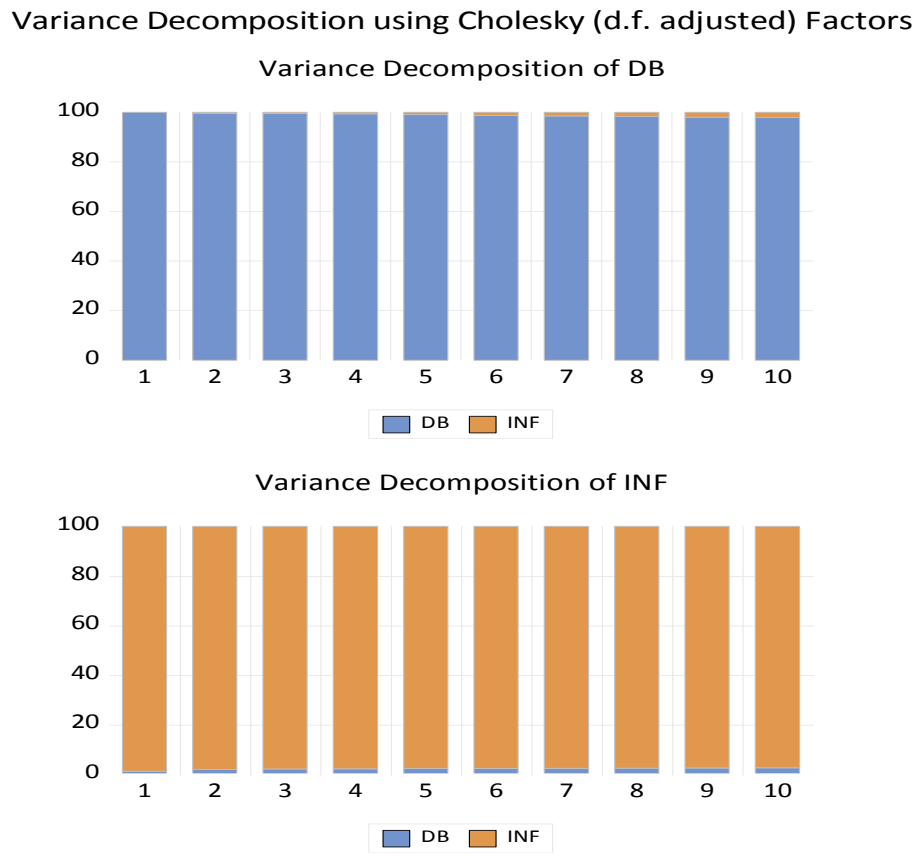

المصدر: مخرجات EVIEWS12

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم القيام بدراسة قياسية لأثر التضخم على عجز الموازنة العامة للفترة (1990-2020). وذلك بإستخدام الأساليب والطرق الكمية ومناهج الإقتصاد القياسي بهدف الإجابة على الفرضيات المقترحة سابقا، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين تم تناول في الأول الأدوات الإحصائية و القياسية المستخدمة في الدراسة بالإضافة إلى تطور متغيرات الدراسة (التضخم و عجز الموازنة العامة) على طول الفترة المدروسة في الجزائر، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى بناء و تقدير النموذج و إختبار جودته و خلوه من المشاكل القياسية بالإضافة إلى التحليل الديناميكي لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي و إختبار السببية لجرانجر.

خاتمة عامة:

- أظهرت نتائج الإستقرارية ADFأن جميع السلاسل استقرت عند الفرق الأول
- بينت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وبالتالي تم إستخدام الإختبار الأمثل وهو إختبار نموذج أشعة الإنحدار الذاتي VAR.
- من خلال معايير المفاضلة SC. AIC. HQ تبين أن درجة التأخير المثلى للنموذج VARهي P=1 وبعد التقدير تبين أن المتغيرين مستقرين ولا يوجد بينهما مشاكل قياسية.

- أظهر إختبار السببية لجرانجر أنه لايوجد سببية بين المتغيرين.
- نتج عن تحليل الصدمات و دوال الإستجابة للمتغيرين أنه هناك إستجابة ضعيفة جدا بآثار إيجابية و سلبية وبالتالي لا يساهم كل متغير في التنبؤ للمتغير الآخر خلال الفترة المدروسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

- **حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2011، صفحة 25**
- **رانيا الشيخ طه، التضخم، أسبابه وسبل معالجته، صندوق النقد العربي 2021، صفحة 4**
- **حميد عزري،أثر النفقات العامة على التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2017 - 1990)، جامعة محمد خيضر- بسكرة 2019-2020، صفحة 84-78.**
- **طلحة محمد، قياس التضخم على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الإقتصادي)بالجزائر في الفترة (-1970 2017)، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان، 2019-2018، صفحة 21-18 -24**
- **حميد عزري، مرجع سبق ذكره، صفحة 88- 149 – 158.**
- **مجلة إقتصاديات المالية العامة والتشريع الضريبي، صفحة 1 ، 2 ،3 ،4**
- **محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى1428-2008، صفحة 20،19،18،17،16،15**
- **أحمد بن البار، صلاح الدين شريط، تحليل و تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر(2016-2000)، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية (2017)، صفحة 3و4.**
- **دنان راضية، عجزالموازنة العامة في الجزائر (أسباب و حلول)، صفحة 152،153 ،154،155**
- **أسماء مخاليف، دردوري، لحسن طارف خاطر، اختبار العلاقة بين التضخم والموازنة العامة في الجزائر (1990-2016)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، صفحة 99،100**
- **مخبر التنمية المحلية المستدامة – جامعة يحيى فارس 2016،)، صفحة 227**
- **موساوي وردة، العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري(2010-2015تحليل العلاقة بين مجلة الاقتصاد والتنمية**
- **بلال العباسي و راضية بن زيان، أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط (2002-2015)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية.**
- **لطيفة بهلول ، أيمن حماد وأمال منصور الدهاش، دراسة قياسية لتأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في الإقتصاد الليبي (2010-2014)، مجلة العلوم الإقتصادية 2019، صفحة 313**
- **عوضية نور الدائم حاج، أثر التضخم على الناتج المحلي الإجمالي (2015-2000) ، جامعة عرب كردفان كلية الدراسات العليا ماجستير في الإقتصاد 2020.**
- **خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews، دار الكتاب الثقافي،عمان، الأردن،2011، ص ص-179 180.**
- **عبد الرزاق بن هاني، الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص ص 330-329.**

قائمة المراجع

- **محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011، ص 272-273.**
- **مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 204.**
- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص 878.**
- **جوجاراتي دامودار، الاقتصاد القياسي الجزء الثاني، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،2015، ص 1097**
- **[1] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 281.**
- **[1] نفس المرجع السابق، ص 283.**

مراجع باللغة الأجنبية:

- **Agostinho S. Rosa ,EconomiA, Brasília(DF), v.12, n.2, p.215–237, May–Aug 2011 Inflation and Budget Deficit: What is the Relationship in Portugal?,page 231**
- **Aykut Kibritçioğlu, Libby Rittenberg and Faruk Selçuk ,ACADEMIA accelerating the world's research,Inflation and Disinflation in Turkey.**
- **HEMIN TAWFIQ AZIZ AL.TAESHI ,NEAR EAST UNIVERSITY GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL THE IMPACT OF INFLATION ON 2016 ,ECONOMICS MASTER'S PROGRAMME. SCIENCES THE PERIOD 1970-2014,page 49-50 MALAYSIA FROM GROWTH: EVIDENCE OF ECONOMIC**
- **Terene C. Mills, Time Series Econometrics A concise Introduction, Palgrave macmillan, USA, 2015, p 15,16.**
- **Régis Bourbonnais,Econométrie(Manuel et exercices corrigés),7e édition,Dunod,Paris,2009, p 259.**
- **Walter Enders, Applied Econometric Time Series, second edition, john wiley and sons, New York,2004, p297**
- **Christiaan Heji, others, Econometric Methods with Applications in Business and Economics,Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York, 2004, p 362, 364.**
- **Hashem Pesaran, Time Series and panel Data Econometrics, Published in the United States of America by Oxford University, 2015, p 75.**
- **Gujarati, N.D, Basic Econometrics, 4th Edition, Tata McGraw-Hill, New Delhi, India, 2003, p 413**

المواقع الرسمية:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS : Office National des Statistiques)
- البنك المركزي الجزائري (Bank Of Algeria – Banque d'Algérie (bank-of-algeria.dz))

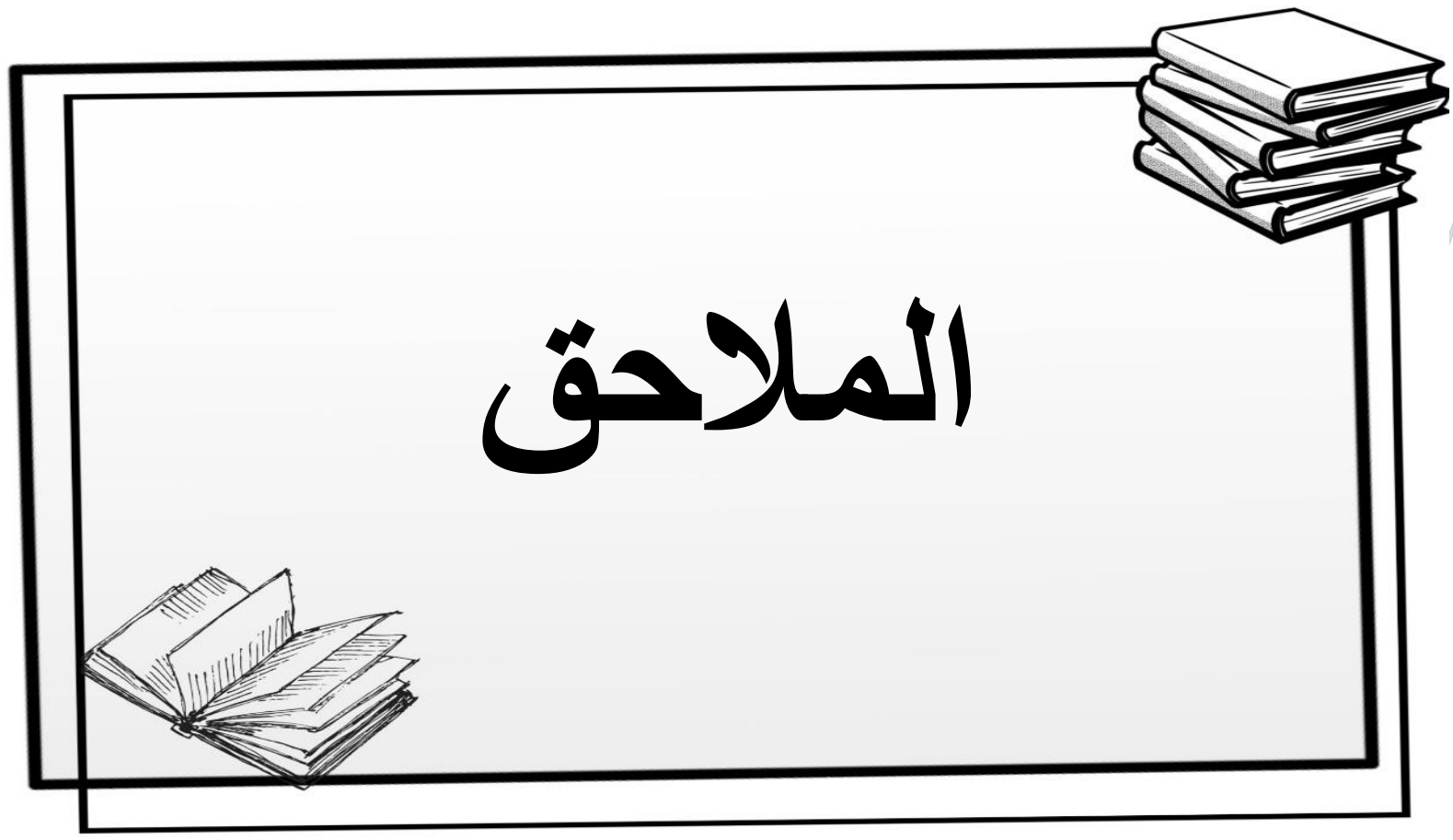

الملاحق

- الملحق رقم (01): تطور المتغيرات (العجز والتضخم) خلال فترة الدراسة

TIIME	DB	INF
1990	16	16.6525344
1991	36.8	25.8863869
1992	−108.27	31.6696619
1993	−162.68	20.5403261
1994	−89.15	29.0476561
1995	−147.89	29.7796265
1996	100.55	18.6790759
1997	81.47	5.73352275
1998	−101.23	4.95016164
1999	−11.19	2.64551113
2000	400.04	0.33916319
2001	184.5	4.22598835
2002	52.54	1.41830192
2003	335.2	4.26895396
2004	340.97	3.9618003
2005	1030.79	1.38244657
2006	1186.91	2.31149919
2007	579.23	3.67899575
2008	−1288.61	4.85859063
2009	−970.97	5.73706036
2010	−1392.3	3.91106196
2011	−2328.3	4.52421151
2012	−3254.14	8.89145091
2013	−2128.82	3.25423911
2014	−3068.02	2.91692692
2015	−3103.79	4.78444701
2016	−228.59	6.3976948
2017	−1234.74	5.59111591
2018	−1509.6	4.2699902
2019	−1690	1.95176821
2020	−1753.63	2.41513094

جدول تابع للرسم البياني الشكل رقم 10

Variance Decomposition of INF: Period	S.E.	INF	DB
1	4.969332	100.0000	0.000000
2	6.520377	99.97013	0.029867
3	7.446599	99.91605	0.083946
4	8.055507	99.84982	0.150178
5	8.474074	99.77984	0.220161
6	8.769328	99.71161	0.288389
7	8.981107	99.64845	0.351549
8	9.134779	99.59209	0.407912
9	9.247223	99.54316	0.456845
10	9.330013	99.50158	0.498420
Variance Decomposition of DB: Period	**S.E.**	**INF**	**DB**
1	774.2840	0.602714	99.39729
2	981.7130	0.379097	99.62090
3	1090.882	0.519219	99.48078
4	1155.115	0.917175	99.08283
5	1195.392	1.471345	98.52865
6	1221.864	2.096871	97.90313
7	1239.937	2.730686	97.26931
8	1252.665	3.330994	96.66901
9	1261.855	3.873731	96.12627
10	1268.618	4.348046	95.65195
Cholesky Ordering: INF DB			

الرسم البياني لدوال الإستجابة تابع للشكل رقم 09